



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



التخصص: إدارة مالية

الموضوع:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحليل مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية

دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر (2019 – 2022)

إشراف:

إعداد الطالب:

د. خنيش يوسف

دومي عبد الباسط

أعضاء اللجنة

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	أبو بكر نبق
مقررا	أستاذ محاضر "أ"	يوسف خنيش
ممتحنا	أستاذ محاضر "ب"	عامري الطاهر

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وآله ومن في أمما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لنتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد
والنجاح بفضل الله تعالى محمداً إلى الوالدين الكريمين **خضر وبن دويغ خديجة** حفظهما الله
وأولهما نوراً لديني

إلى جدي **دومي بروة** رحمه الله وجدتي **صليعة عائشة** رحمهما الله

إلى أخي **محمد وأخواتي** متم عني وعزي وملجئي بعد الله طاب بكم العمر وطبتم لي عمرا

إلى جميع الأهل وأخص بالذكر عائلتي **دومي وبن دويغ**

إلى أصدقائي الأعراء: **ناصر، سعيد، أمين، محمد، إسماعيل، عبد القادر**

عبد الباسط

شكر وعرفان

براية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمننا لإكمال هذا البحث، والذي

وهبنا الصبر والتحدي والحب لنجهد من هذا المشروع علما ينتفع به.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أول المراحل الدراسية حتى هذه

اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور **خنيش يوسف** لإشرافه على هذه المذكرة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

وإلى كل من قدم لنا يد العون خلال مشوارنا الدراسي من زملاء وزميلات

وإلى كل من تمنى لي الخير وشجعني ولو بكلمة طيبة.

عبد الباسط

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤشرات المالية والاقتصادية في تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 - 2022) معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وللوقوف على مدى قدرة المجمع على الاستغلال الأمثل للموارد المالية، كما يقوم المجمع بتقييم أدائه من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة موارده المتاحة ومدى تحقيقها لأهدافه المخطط لها، من خلال تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، الأداء الاقتصادي، النسب المالية، التوازن المالي.

Abstract:

This study aims to elucidate the role of financial and economic indicators in evaluating the performance of the "Saidal" public economic institutions from 2019 to 2022. The research employs a descriptive methodology for the theoretical framework and a case study approach for the empirical analysis. To assess the institution's ability to optimally utilize financial resources, the aggregator evaluates its performance by measuring achieved or expected results against pre-defined criteria. This evaluation includes analyzing financial statements through financial ratios and balance indicators. The aim is to provide a comprehensive assessment of resource management and achievement of planned objectives.

Keywords: Financial Performance, Economic Performance, Financial Ratios, Balance Indicators.



فہرس المحتویات



إهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

16	الفصل الأول: الإطار العام لمؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية.....
17	تمهيد:
18	المبحث الأول: الإطار العام للأداء المالي والاقتصادي.....
18	المطلب الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية.....
23	المطلب الثاني: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.....
27	المطلب الثالث: الأداء المالي والاقتصادي.....
32	المبحث الثاني: آليات تحليل وتقييم مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.....
32	المطلب الأول: عموميات حول مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي.....
35	المطلب الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي.....
48	المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء الاقتصادي.....
53	خلاصة الفصل:
54	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي دراسة مجمع صيدال
55	تمهيد:
56	المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال.....
56	المطلب الأول: نشأة وتعريف مجمع صيدال.....
58	المطلب الثاني: المخطط التنظيمي لمجمع صيدال.....

62.....	المطلب الثالث: أهداف ومهام المؤسسة.
64.....	المبحث الثاني: تحليل وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة.
64.....	المطلب الأول: تقديم الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال خلال الفترة (2019 – 2022).
68.....	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي.
78.....	المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي.
85.....	خلاصة الفصل:
86	الخاتمة العامة:

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أسباب انخفاض الخزينة	47
02	المخطط التنظيمي لمجمع صيدال بعد إعادة هيكلته في جانفي 2014	58

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية الوظيفية لجانب الإستخدامات (2019 – 2022)	64
02	الميزانية الوظيفية لجانب الموارد (2019 – 2022)	65
03	جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال (2019 – 2022)	66
04	نسبة التمويل الدائم	68
05	نسبة التمويل الذاتي (الخاص)	68
06	نسبة قابلية السداد	69
07	نسبة التداول	69
08	نسبة السيولة السريعة	70
09	نسبة السيولة المختصرة	70

71	معدل دوران الأصول	10
71	معدل دوران الأصول المتداولة	11
72	معدل دوران الأصول الثابتة	12
72	نسبة المردودية الاقتصادية	13
73	نسبة المردودية المالية	14
73	رأس المال العامل (من أعلى الميزانية)	15
74	رأس المال العامل (من أسفل الميزانية)	16
74	رأس المال العامل الخاص	17
75	رأس المال العامل الأجنبي	18
75	رأس المال العامل الإجمالي	19
76	الإحتياج في رأس المال العامل	20
77	تغير صافي الخزينة	21
78	الإنتاجية الكلية	22
78	إنتاجية رأس المال	23
79	إنتاجية الآلات والمعدات	24
79	عائد رأس المال	25
80	معدل دوران رأس المال	26
80	عائد حقوق الملكية	27
81	هامش الربح الصافي	28
81	تطور هامش الربح التشغيلي	29
82	العائد على إجمالي الأصول	30
82	معدل نمو الدخل	31
83	معدل نمو المبيعات	32
84	ملخص لمؤشرات الأداء المالي والاقتصادي	33



مقدمة



لقد حظيت دراسة المؤسسات الاقتصادية في العشريات الأخيرة باهتمام كبير لدى الباحثين والمفكرين في الإدارة المالية نظرا لأهميتها البالغة ودورها الفعال الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، وذلك باعتبارها مصدرا أساسيا لإنتاج السلع والخدمات التي تحقق ازدهارا وتطورا للمجتمع، كما تسعى لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية في ظل الانفتاح على العالم الخارجي.

كما تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرارية، ولكي تحقق هذا الهدف تتخذ العديد من القرارات خلال قيامها بمختلف أنشطتها عبر أزمنة مختلفة، قصيرة ومتوسطة وطويلة، ومن بين هذه القرارات نجد القرارات المالية المتعلقة بالتمويل والاستثمار والاستغلال. بما في ذلك الخزينة، التي تحدث آثارا على أداء المؤسسة الذي قد يعرضها إلى أبرز خطر وهو إفلاسها وتصفيتها قضائيا.

ويعتبر الأداء المالي والاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي تشكل محورا هاما وأساسيا يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتشخيص وضعها المالي واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ولذلك فإن الاهتمام بتقييم الأداء المالي والاقتصادي في المؤسسة يأتي في إطار سعيها للإصلاح الإداري والمالي لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءتها وفعاليتها، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس هذا الأداء.

ومن بين الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء نجد أسلوب التحليل بالمؤشرات المالية والذي يعتمد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأساس لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ومؤشرات اقتصادية لتقييم الأداء الاقتصادي كما يمكن تقييم هذا الأخير بمؤشرات متعلقة بالأداء المالي، ولذلك فإن الاهتمام بتقييم أداء المؤسسة يأتي في إطار سعيها للإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي لتعزيز الشفافية ورفع كفاءتها وفعاليتها، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس هذا الأداء.

1- الإشكالية الرئيسية:

تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى تحسين أدائها المالي والاقتصادي من خلال تحليل وضعيتها المالية وكذا الاقتصادية بالاعتماد على عدة مؤشرات، وبالتالي يعمل المسير المالي أو المحلل المالي على تطبيق المؤشرات وتشخيصها واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تحديد الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة.

وعلى ضوء ذلك نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالأداء المالي والاقتصادي؟ وما مدى أهميتهما للمؤسسة؟ وماهي العوامل المؤثرة فيهما؟
- ✓ ما المقصود بعملية تقييم الأداء المالي والاقتصادي؟
- ✓ ما هي أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟

3- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تساهم المؤشرات في تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: تعتبر المؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي والاقتصادي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تناول الجوانب النظرية والفكرية لمؤشرات الأداء المالي والاقتصادي؛
- إلقاء الضوء على أهم المؤشرات والنسب لتقييم الأداء المالي والاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية؛
- تقييم مدى تطبيق هذه المؤشرات في مجمع صيدال.

5- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الذي يعكس فعالية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، ومن ثم تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح وحمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.

6- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وموضوعية نجملها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع وكذا لعلاقته الوثيقة بالتخصص الجامعي؛
- حدثة الموضوع وندرة الموضوعات التي تتحدث عن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي؛
- أهمية الموضوع ذاته ولما يمكن أن يقدمه من ضبط أكثر للقرار المالي للمؤسسة الاقتصادية مستقبلاً؛
- دعم وإثراء المكتبة الجامعية بمرجع إضافي ليساهم في سد حاجات الطلبة في هذا الموضوع.

7- منهج الدراسة وأدواته:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري القائم على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

8- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في مجمع صيدال الجزائر.

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على المعلومات المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 - 2022).

الحدود المفاهيمية: تضمنت دراستنا المفاهيم التالية: الأداء المالي، الأداء الاقتصادي.

9- الدراسات السابقة:

- ❖ دراسة محمد البشير بن عمر وآخرون، (2017) بعنوان: تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة (2010-2013):

هدفت هذه الدراسة لتحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث قام الباحثان بالتركيز على بعض المؤشرات الأساسية الأكثر شيوعا، والتي تعطي فكرة وتصور للمحلل المالي على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى كون المؤشرات المالية تقدم في صيغ مطلقة أو في صيغ نسبية، وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تحليل وتقييم الأداء المالي، وعليه فإن هذه المؤشرات تتسم بالموضوعية، والنتيجة التي يقدمها المؤشر هي نفسها مهما كان الشخص المكلف بالتحليل والتقييم.

❖ دراسة عائشة بلغاني: (2017) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز - عين تموشنت -

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم اختيار مدى كفاءة الأداء المالي للمديرية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. وخلصت الدراسة إلى أن المديرية ليس لها القدرة على التمويل الذاتي وأنها غير مستقلة ماليا وغير قادرة على تسديد ديونها، وهذا ما يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم.

❖ دراسة فؤاد صديقي: (2023) بعنوان: دراسة تجريبية لمدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس سلوك إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2010-2018).

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح لمجموعة من المؤسسة الاقتصادية ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، حيث شملت عينة الدراسة 70 مؤسسة خلال فترة (2010-2018)

تؤكد نتائج الدراسة على محدودية إمكانية تطبيق مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في قياس مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح أين تبرز ضرورة توسيع عينة الدراسة بمؤسسات أخرى مما يسمح بمقارنة النتائج، الدور الأساسي للمحاسبة في توفير معلومات تسمح بعرض الصورة الصادقة عن المؤسسة، حيث تستخدم هيئات الأسواق المالية آلية المعايير المحاسبية للحد من سلوك إدارة الأرباح.

❖ دراسة سعيح عبد الحكيم، بعنوان: التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1989-2012).

يهدف هذا المقال إلى دراسة علاقة التضخم بباقي مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)، وذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين التضخم وكل مؤشر من مؤشرات الأداء الاقتصادي على حدة حسب مفهوم Granger ومعرفة اتجاهها من أجل استخدامها في توجيه التضخم لفائدة الاقتصاد أو في التقليل من أضرار التضخم على الاقتصاد في أسوأ الأحوال. واتضح ارتباط معدل التضخم بكل من معدل النمو والبطالة ومعدل نمو الكتلة النقدية، بينما نجد معدل التضخم غير مرتبط بمحجم الإنفاق الحكومي وسعر الصرف.

للتحقق من فرضيات البحث تم تقسيمه إلى فصلين، فقد تناول الفصل الأول الجانب النظري. بمبحثين، تطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للأداء المالي والاقتصادي. في حين تطرق المبحث الثاني إلى الإطار النظري للمؤشرات وإلى الأسس النظرية لتقييم كل من الأداء المالي والاقتصادي.

في حين تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي حيث تم التطرق إلى تطبيق هذه الدراسة على أرض الواقع من خلال مجمع صيدال، وتضمن هذا الفصل مبحثين فالأول شمل أهم المعلومات المتعلقة بمجمع صيدال أما المبحث الثاني فعرض تقييم الأداء المالي والاقتصادي في المجمع باستخدام أهم المؤشرات وتحليل نتائجها.



الفصل الأول : الإطار العام لمؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية



تمهيد:

يحتل الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات لذا فقد نال اهتمام الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود المؤسسة من عدمها، ولديه دور كبير في تحقيق أهداف المؤسسات ومن بينها البقاء والاستمرارية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تقييمه باستخدام مؤشرات مالية واقتصادية والتوقف عند مواطن القوة والضعف، وذلك بالتركيز على كل من الأداء المالي والاقتصادي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على الأداء المالي والاقتصادي وأهميتهما وأهدافهما والعوامل التي تؤثر عليهما وأهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي والاقتصادي على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام للأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

المبحث الثاني: آليات تحليل وتقييم مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العام للأداء المالي والاقتصادي.

يعد موضوع الأداء من أهم الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين والمفكرين، ومع تزايد حدة المنافسة وجب على المؤسسات الاقتصادية التركيز على الرفع من مستوى أدائها المالي وكذا الاقتصادي، إذ يعبر عن قدرتها على تحقيق أهدافها طويلة الأجل.

المطلب الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

سنحاول في هذا المطلب التعرف على الأداء من خلال التطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الأداء.

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدا على ساحة الأدبيات والدراسات المالية والمحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة.

ينحدر أصل كلمة الأداء من اللفظة اللاتينية (**Performare**) والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية (**To perform**) التي تعني إنجاز العمل أو القيام بوظيفة أو مهمة معينة.¹

يرى **Chevalier** وآخرون معه أن: "الإنتاج الإجمالي للمؤسسة ينتج عن التوفيق بين العديد من العوامل كـ رأس المال، العمل، المعرفة ... أما الأداء فينحدر أو ينتج مباشرة عن عنصر العمل، وبالتالي فإن كل عامل سيعطي الأداء الذي يتناسب مع قدراته ومع طبيعة عمله".²

ومن وجهة نظر الكاتب **A Khemakhem** فإن الأداء يدل على: "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".³ ونلاحظ من هذا التعريف أن الأداء يعني تنفيذ العمل بفعالية لتحقيق الأهداف المحددة وهو الخطوة الأساسية نحو النجاح.

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت، التكلفة وهناك من يضيف سرعة رد الفعل، الإيقاع ... إلخ) وقد بين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأنه من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك اتفاق أكبر.⁴

¹ – Dictionary El-Mounged, English-Arabic, libraries oriental, Second edition, Beirut, 1997, P 619.

² – عبدالمليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 200، ص 86.

³ – الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 07، 2009 – 2010، ص 218.

⁴ – حسبية سراج، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الاقتصاد جامعة عبد الحميد من باديس، مستغانم، 2018 – 2019، ص 30.

ويتضح لنا من المفاهيم التي تطرقنا إليها أن الأداء يتعلق بتحقيق الأهداف المؤسسة وتنفيذ المهام بفعالية. يمكن تلخيصه كمفهوم يشمل القيام بالأنشطة وتحقيق الأهداف المحددة، ويعبر عن الفهم الكامل للدور والمسؤوليات الموكلة، وتنفيذ العمل بما يتوافق مع التوجيهات الإدارية ومعايير الكفاءة والفعالية.

الفرع الثاني: مكونات الأداء، أهدافه ومجالاته.

يشمل الأداء مكونات، كما له أهداف ومحددات نجملها فيما يلي:

أولاً: مكونات الأداء:

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء الجيد هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في التسيير كالتالي:

1- الفعالية: Effectiveness

وتعني قدرة المؤسسة أو الفريق على تحقيق الأهداف والنتائج المستهدفة بنجاح، عندما تكون المؤسسة فعالة، فإنها تنتج النتائج المرجوة وتحقق الأهداف بشكل مؤثر وهكذا هي الفعالية والتي تمثل قياساً لمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المحددة بنجاح.¹ تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين هما ²:

أ- الطريقة الأولى: تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة ومن ثم:

$$\text{الفعالية (نسبة)} = \frac{Rm}{Rp} \times 100$$

حيث:

- Rm: النتائج المحققة.

- Rp: النتائج المتوقعة.

ب- الطريقة الثانية: تبني هذه الطريقة في القياس عاملي الإمكانيات المستخدمة والإمكانيات المتوقعة، ومن ثم:

$$\text{الفعالية (نسبة)} = \frac{Mm}{Mp} \times 100$$

حيث:

- Mm : الإمكانيات المستخدمة.

¹ - أحمد إسماعيل جميل، 477 مصطلح في إدارة الموارد البشرية، ص 174.

² - الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 220.

- Mp : الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة.

2- الكفاءة: Efficiency

تعني تحقيق الهدف بأقل استخدام ممكن للموارد. عندما تكون المؤسسة أو الفريق كفء، فإنه يتم استخدام الموارد (الوقت والمال والجهد والطاقة) بكفاءة وبأدنى تكلفة ممكنة لتحقيق النتائج المرجوة وبذلك يتم تحقيق الكفاءة عندما يتم القيام بالأنشطة والعمليات بطريقة تقلل من التبذير والتكاليف.¹ وتقاس الكفاءة عادة كما يلي²:

$$\frac{\text{المدخلات}}{\text{المخرجات}} = \frac{Rm}{Mr} = \text{الكفاءة (نسبة)}$$

حيث:

- Rm : النتائج المحققة (الأهداف المحققة).

- Mr : الموارد المستخدمة (الوسائل المستعملة).

هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها.

كما يمكن أن تقاس الكفاءة (نسبة) وفقا لما يلي:

$$\frac{Rp}{Mp} = \text{الكفاءة (نسبة)}$$

حيث:

- Rp : هي النتائج

- Mp : الموارد

ثانيا: أهداف الأداء

تسعى المؤسسات من وراء تبني واستخدام إدارة الأداء إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الأهداف وهي كالتالي³:

1- **أهداف استراتيجية:** يتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام أنظمة إدارة الأداء في تحقيق الربح بين أنشطة العاملين والأهداف

أو الغايات التنظيمية ويستند التنفيذ الفعال للاستراتيجية إلى تحديد النتائج المرغوبة، وأنماط السلوك ونوعيات السمات

¹ - أحمد إسماعيل جميل، مرجع سابق، ص174.

² - الشيخ الداوي، مرجع سابق، 221.

³ - سامح عبد المطلب عامر، استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا، 2011، ص 222 - 223.

الفردية الضرورية أو المطلوبة للتنفيذ، ثم تطوير أنظمة القياس واسترجاع المعلومات والتي سوف تدعم من استخدام العاملين لقدراتهم وتطوير أنماطها السلوكية للوصول للنتائج المحددة.

2- أهداف إدارية: تعتمد المنظمات على معلومات إدارة الأداء في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية والمتمثلة في: إدارة المرتبات والأجور، الترقيات، تقدير الأداء الفردي، وعلى الرغم من أهمية هذه القرارات، فإن العديد من المديرين والذين يعتبرون المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، يرون عملية تقييم الأداء باعتبارها شرطا لابد منه للقيام بمتطلباتهم الوظيفية حيث يشعرون بعدم الارتياح عند تقييم أداء الآخرين وعرض نتائج هذا التقييم على العاملين، مهما يفقد نظام التقييم موضوعيته وبالتالي أهميته.

3- أهداف تنمية: يتمثل الجانب من إدارة الأداء في تنمية العاملين وتطوير أساليب أدائهم للعمل، عندما لا يؤدي الموظف عمله على النحو المتوقع فإن إدارة الأداء تسعى إلى تنمية أدائه خلال المعلومات المرتدة من أنظمة تقييم الأداء والتي تعكس نواحي الضعف في الأداء ومن الناحية المثالية، فإن أنظمة إدارة الأداء يجب أن لا يقتصر دورها على تحديد مجالات الضعف في الأداء.

ثالثا: محددات الأداء:

انطلاقا من اعتبار الأداء ممارسة الأنشطة والمهام المختلفة التي تتكون منها الوظيفة، وإن ذلك يعتبر سلوكا، فإن هذا السلوك عرضة للتأثر سلبا أو إيجابا ببعض العوامل أو العناصر أو المحددات، بحيث تتمثل هذه المحددات فيما يلي¹:

1- المحددات الداخلية:

1-1- الجهد: ويشير إلى الطاقة المبذولة (الجسمية والعقلية) الناتجة عن التحفيز المقدم للفرد من المؤسسة لتحقيق هدف أو إنجاز مهمته.

1-2- القدرات: تشير إلى الإمكانيات والمهارات التي يمتلكها الفرد والخصائص المستخدمة لأداء المهام المختلفة بنجاح.

1-3- إدراك الدور أو المهمة: وتعني فهم الفرد العميق للأولويات والمسارات الموجهة إليه من قبل المؤسسة لأداء مهامه بشكل فعال.

2- المحددات الخارجية:

1-2- الوظيفة (متطلبات العمل): أي ما يتوقع من الموظف استخدامه من أدوات ومتطلبات خارجية لتنفيذ مهامه داخل المؤسسة.

2-2- الموقف (بيئة التنظيم الداخلية): أو ما تتصف بها البيئة التنظيمية أين تؤدي الوظيفة حيث تتضمن: مناخ العمل، الإشراف، وفرة الموارد، الأنظمة الإدارية، الهيكل التنظيمي، نظام الحوافز ... إلخ.

الفرع الثالث: تصنيفات الأداء ومقاييسه.

يتم تصنيف الأداء حسب معايير عدة، كما يتضمن مجموعة من المقاييس نوجزها فيما يلي:

¹ - سعاد بعجي، تقييم فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (01)، 2008.

أولاً: تصنيفات الأداء

تتعدد تصنيفات الأداء حسب المعيار المعتمد عليه، ويفيد تصنيف الأداء في معرفة مصدر الخلل أو القصور في الأداء وهو ما يسهل معالجته والتأكيد على نقاط القوة في الأداء وتعزيزها.

1- حسب معيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي

1-1- الأداء الداخلي: وينتج عن تفاعل أداء أنظمة المؤسسة الفرعية مختلف الأداءات الجزئية مثل: أداء الموارد البشرية والأداء التقني والأداء المالي.

أ- الأداء البشري: ويتمثل في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم الوظيفي وهو من أهم مصادر الأداء فلا يمكننا أن نتصور أي أداء دون أفراد.

ب- الأداء التقني: ويمثل قدرة التجهيزات التقنية والمعدات التي تعتمد عليها المؤسسة للقيام بمهمتها على أكمل وجه.

ت- الأداء المالي: هو الأداء الذي يصف مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن أهم مؤشرات هذا الأداء.¹

1-2- الأداء الخارجي: وينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة بحيث لا يمكنها التحكم في هذا الأداء ويظهر هذا الأخير بسبب زيادة حجم مبيعات المؤسسة أو تقديم إعانات تحفيزية من طرف الدولة، وقد تؤثر هذه التغيرات عليه إيجاباً أو سلباً.

2- حسب معيار الشمولية: يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي.

1-2- الأداء الكلي: يتجسد الأداء الكلي فيما حققته كافة أطراف المؤسسة من نتائج ومن خلاله يمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها العامة كالاستمرارية والنمو والربحية.

2-2- الأداء الجزئي: ويقصد به الأداء الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفردية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الفردي الذي يتعلق بأداء الأفراد العاملين ومستوى كفاءتهم في العمل وسلوكياتهم.

3- حسب المعيار الوظيفي: حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى أداء الوظائف الأساسية في المؤسسة والتي تتمثل فيما يلي:

1-3- أداء الوظيفة المالية: ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار باعتباره أحد أهم أهداف المؤسسة، لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق المردودية وتعظيمها، مما طرح فكرة ربط المكافآت الممنوحة لمسيري المؤسسة بحجم المردودية التي ساهموا في تحقيقها، أي تكون متناسبة طردياً معها وهذا ما من شأنه أن يرسخ لدى المسيرين فكرة أنهم مستثمرون في المؤسسة أي ساهموا فيها وليسوا مسيرين فقط، وبالتالي سيعملون على تعظيم مردوديتها أكثر فأكثر.

2-3- أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها حجم المبيعات، الحصة السوقية، رضا العملاء، شهرة العلامة ومدى توقعها في ذهن المستهلكين ... إلخ.

3-3- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى من خلال إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف أقل تسمح لها بالمنافسة، بالإضافة إلى تخفيض التعطلات الناتجة عن توقف الآلات أو التأخر في تلبية الطلبات.

¹ صباح شاوي، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 - 2010، ص 206.

3-4- أداء وظيفة الموارد البشرية: يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة ومن خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا يعني أن بقاء واستمرار المؤسسة مرهون بأداء العامل البشري فيها وهذا الأداء يبنى على الكفاءات واختيار ذوي المهارات العالية حيث أن فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب.¹

ثانياً: مقاييس الأداء

تقسم مقاييس الأداء بشكل عام إلى خمسة أنواع وهي²:

- 1- مقاييس المدخلات (Input): تستخدم هذه المقاييس لفهم الموارد البشرية والمالية التي تستخدم لغرض الوصول إلى المخرجات والنتائج المطلوبة.
- 2- مقاييس العمليات (Process): تستخدم لفهم الخطوات المباشرة في إنتاج المنتج أو الخدمة. ففي مجال التدريب مثلاً يمكن أن يكون مقياس العملية هو عدد الدورات التدريبية المنجزة حسب الجدول الموضوع لها.
- 3- مقاييس المخرجات (Output): تستخدم لقياس المنتج أو الخدمة التي يوفرها النظام أو المنظمة ويتم إيصالها إلى العملاء والمثال على مخرجات التدريب هو عدد الأفراد الذين يخضعون للتدريب.
- 4- مقاييس المحصلات (Outcome): تستخدم لتقييم النتائج المتوقعة أو المرغوبة أو الفعلية. فعلى سبيل المثال أن نتيجة التدريب حول السلامة يمكن أن تكون بمثابة التحسين في أداء السلامة متمثلة بقلّة عدد الإصابات والأمراض ما بين العاملين، وفي بعض الحالات لربما يكون من الصعب بناء علاقة سببية مباشرة ما بين مخرجات النشاط ونتائجه المقصودة.
- 5- مقاييس التأثير (Impact): تستخدم لقياس الآثار المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ عن تحقيق غايات البرنامج، والمثال على ذلك هو مقارنة نتائج البرنامج الفعلية مع تقديرات النتائج التي تحصل في غياب البرنامج.

المطلب الثاني: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحسين وتطوير الأداء داخل المؤسسات، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على هذه العملية من خلال التطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء.

تعددت مفاهيم عملية تقييم الأداء كما له مجموعة من الأهداف تسعى المؤسسة لتحقيقها نجملها فيما يلي:

¹ - محمد بوزيداوي، إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستخدم ومتميز، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الخلفة، 2014، ص 74 - 76.

² - طاهر محسن منصور الغالي - وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، ط2، 2009، ص490.

أولاً: تعريف تقييم الأداء.

تعرف بأنها سلسلة من الخطوات والإجراءات المنظمة التي تهدف إلى مقارنة النتائج الفعلية لمقاييس الأداء التي تم اختيارها مع ما يقابلها من مقاييس ومؤشرات مستهدفة.¹

ويعرف تقييم الأداء على أنه: "طريقة منظمة لتقييم المدخلات والمخرجات والعمليات الإنتاجية في المؤسسات الصناعية وغير الصناعية.

ويعرف أيضا بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباته مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ماهو متحقق فعلا وماهو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.²

تشير هذه التعاريف إلى أن مفهوم تقييم الأداء يعكس جانبين أساسيين هما:

- قياس مدى تحقق الأهداف، وهو ما يعرف بتقييم فعالية الأداء؛
- قياس كفاءة استخدام المواد المتاحة ومدى ملاءمة الأساليب التي اتبعت لتحقيق الأهداف، وهذا ما يعرف بتقييم كفاءة الأداء.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء هو عملية منظمة تهدف إلى مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المرسومة وتشخيص الانحرافات لاتخاذ الإجراءات اللازمة ويتم ذلك من خلال قياس فعالية الأداء وكفاءة استخدام الموارد المتاحة والأساليب المعتمدة لتحقيق الأهداف.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء:

تتمثل أهمية عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية فيما يأتي³:

- 1- التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة على النحو الأفضل؛
- 2- تشكيل روح المنافسة بين أقسام الوحدة الاقتصادية بغية تحسين مستوى الأداء؛
- 3- الكشف عن مساوئ الإسراف في استخدام الأموال؛
- 4- تحسين عملية التخطيط على المستوى القومي أو المحلي أو المنظمي عبر التأكد من تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- 5- زيادة درجة الإفصاح و الانسجام بين الأهداف الاستراتيجية والبيئة التنافسية؛
- 6- تطوير وتحسين أداء المسؤولين عبر الكشف عن جوانب القصور والضعف في كفاءة العاملين.

¹ - مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن، ط1، 2014، ص.

² - تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والبنوك الخاصة في مصر، مصر، ط1، 2022، ص98.

³ - حمزة مخلد- محمد عبدالواحد، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016، ص 307 - 308.

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى ما يلي¹:

- 1- معرفة مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بالأهداف المرجو الوصول إليها؛
- 2- الكشف عن أماكن الخلل في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها لمعرفة مسبباته ولوضع حلول وبدائل لها لتجنبها مستقبلاً؛
- 3- تحديد مسؤوليات جميع المراكز داخل المؤسسة لمعرفة مكان الخلل وذلك عن طريق قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاتها الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام؛
- 4- تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء؛
- 5- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث نتائج تقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المراجعية والتقديرات غير الواقعية؛
- 6- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء حيث تقدم تقارير الأداء معلومات كافية يمكن استخدامها للمتابعة وتطوير متطلبات المؤسسة.

الفرع الثاني: أركان تقييم الأداء ومراحله.

لتقييم الأداء أنواع عدة ومراحل يمر بها والتي سنلخصها فيما يلي:

أولاً: أركان تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء تركز على عدة أركان أساسية تتمثل فيما يلي²:

- 1- **وجود معايير محددة:** ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث إن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.
- 2- **قياس الأداء الفعلي:** يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ماتوفره النظم المحاسبية من بيانات ومعلومات من خلال القوائم المالية، وباستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الرأسي والأفقي.
- 3- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:** يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أم سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

¹ - العربي بن ناصر وآخرون، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، ص 29 - 30.

² - حسين محمود محمد عبدالحادي، تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، ط1، 2023م - 1445هـ، ص 111 - ص 112.

4- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً أو المعايير المحددة وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط أو بمعيار معين، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

ثانياً: مراحل تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء تمر بعدة مراحل أساسية يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- 1- مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تتطلب عملية تقييم الأداء توفير كافة البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة مثل: القيمة المضافة و/أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة للوقوف على طبيعة التطور في الصناعة لكافة مجالات النشاط للمؤسسة الاقتصادية.
- 2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: أي تحليل البيانات للوصول إلى نتائج معينة، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية لاختبار مدى صحتها.
- 3- إجراء عملية التقييم: وذلك باستخدام المعايير المناسبة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها، بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
- 4- مرحلة الحكم على النتائج وتحديد الانحراف: في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات التي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن المواصفات النوعية المحددة، وقد يكون الانحراف ناجماً عن انخفاض الكمية المنتجة أو بسبب وجود اختلال في العلاقات الإنتاجية بين الأقسام المختلفة في المشروع، مما ينعكس بظهور بعض الاختناقات.

الفرع الثالث: معايير وخطوات تقييم الأداء.

تشمل عملية تقييم الأداء عدة معايير وخطوات يتبعها المحلل المالي أثناء القيام بهذه العملية والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: معايير تقييم الأداء.

إن عملية تقييم الأداء تستوجب وضع مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي يقاس بها ماحققته المؤسسة، حيث تعرف بالمعايير والتي يتم وفقها متابعة وتقييم الأداء سواء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى الفروع والأقسام الخاصة بها ويجب مراعاة مايلي عند اختيار المعايير:

- 1- إختيار المعايير الأكثر وضوحاً وفهماً بالنسبة للعاملين حتى يتمكنوا من تطبيقها ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات
- 2- إختيار المعايير الأكثر تناسباً مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاماً مع الأهداف الموضوعية

¹ - صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العاملي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022-2023، ص 10-ص 11.

3- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا باعتبار أن أهداف كل شركة تختلف عن الأخرى وهذا وفقاً لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.¹

ثانياً: خطوات تقييم الأداء.

فيما يلي الخطوات التي يراعى اتباعها عند تقييم الأداء:²

1- **رسم السياسة وإعلانها:** يجب أن تكون هذه السياسة واضحة وشافية لجميع الأطراف المعنية. ويجب أن تشمل هذه السياسة الأهداف المسطرة من عملية التقييم والمعايير المستخدمة والجدول الزمني للتقييمات، بالإضافة إلى توضيح دور كل طرف في عملية التقييم ومسؤولياته، ويمكن أيضاً تقديم دورات تدريبية لضمان فهم جيد وتطبيق صحيح لهذه السياسة.

2- **إختيار الطريقة التي ستستخدم في التقييم:** تعتمد هذه الخطوة من خطوات تقييم الأداء على عدة عوامل مثل عدد الرؤساء وطبيعة الوظائف. وفي حالة قلة الرؤساء، يمكن الاكتفاء بتقارير مبسطة، بينما في حالة وجود عدد كبير من الرؤساء، يفضل تقديم تقارير واضحة ومحددة. كما يجب أخذ طبيعة الوظائف في الاعتبار، حيث تختلف الصفات المطلوبة بين الإدارة والأعمال الكتابية. وينبغي أيضاً تحديد الصفات المعقدة التي يصعب تحديدها بطرق أخرى، وضمان فهم الشخص المعني لتلك الصفات من خلال تعريفات محددة. ويمكن التغلب على اتجاه بعض الرؤساء إلى السرعة وعدم الاهتمام عن طريق ترتيب التقييمات بشكل عكسي، مما يجبر المقوم على الانتباه لكل صفة بشكل منفصل.

3- **تدريب المقومين:** فتقديم التقارير يتطلب من المديرين أن يكونوا ذوي كفاءة عالية وملمين بالهدف المرجو تحقيقه لإعدادها وكيفية استخدامها بشكل فعال ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير تعليمات مكتوبة عن كيفية إعداد تلك التقارير وعقد اجتماعات لمناقشة العمليات المتعلقة بإعداد هذه التقارير وتقييم الأداء، كما يمكن استخدام تقارير الأداء الخاصة بأشخاص معروفين للجميع لمقارنة التقييمات وفهم الصفات المطلوب تقييمها بشكل موحد.

4- **تطبيق السياسة وتحليل النتائج:** يجب تحديد وقت التقييم بحيث تنتهي العملية خلال فترة محدودة لتجنب تفاوت المعايير بين المقومين، كما ينبغي شرح السياسة للأفراد لضمان الوضوح مع الحفاظ على سرية التقارير، وعدم إطلاع أي شخص على تقرير آخر، إذا تم مناقشة التقارير مع الأشخاص المعنيين، يجب أن يتم ذلك بعد إعدادها، تقوم الإدارة بتقييم النتائج، مع الانتباه إلى العيوب الناتجة عن صعوبة قياس الصفات بموضوعية، مما يجعل التقييمات تقريبية وليست سهلة.

المطلب الثالث: الأداء المالي والاقتصادي.

يمثل الأداء المالي والاقتصادي عصب المؤسسة الاقتصادية لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على هذين النوعين من الأداء من خلال التطرق إلى ما يلي:

¹ - زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة (2005 - 2007)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010 - 2011، ص 89.

² - كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997، ص 138 - ص 140.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي والاقتصادي.

للأداء المالي والاقتصادي تعريفات عديدة وأهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية كما يتم تقييمهم لمعرفة وضع المؤسسة، وستتعرف عليهم من خلال هذا الفرع.

1- الأداء المالي

يمكن التعرف على مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال مايلي:

1-1- تعريف الأداء المالي:

توجد العديد من التعاريف التي تبين مفهوم الأداء المالي، وفيما يلي عرض لبعض تلك التعاريف التي تعد أكثر تعبيراً ودقة لهذا المصطلح

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وهو الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة وتساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹ ونلاحظ من هذا التعريف أنه من خلال استخدام المؤشرات المالية، يمكن للشركات تقييم أدائها واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة لتحسين الأداء وتعزيز التنافسية.

كما يعرف الأداء المالي: "بقدرية المؤسسة على الاستغلال لمواردها ومصادرهما في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية وعلمية في بناء المؤشرات". وهذا يعني أن تحسين الأداء المالي يتطلب استخدام الموارد بفعالية لتحقيق الأهداف على المدى القصير والطويل.

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء المالي هو قياس إنجازات المؤسسة باستخدام مؤشرات مالية لتقييم الأداء واتخاذ قرارات استراتيجية لتعزيز التنافسية داخل السوق، ويعتمد على استغلال الموارد لتشكيل الثروة عبر معلومات دقيقة وتحليل علمي للمؤشرات، كما تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في قياس أداء الإدارة المالية.

¹ - مصطفى محمد جاسم السنيدي، أثر الاندماج على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، جامعة مؤتة، 2015، ص31.

² - صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) / العدد (02)، جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريج - الجزائر، 2021، ص222.

1-2- أهمية الأداء المالي:

للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية تتمثل فيما يلي¹:

- أ- تقييم الربحية والهدف منه التأكد من أن المؤسسة تستخدم مواردها بكفاءة وذلك لتعزيز القيمة السوقية للمؤسسة وتعظيم ثروة المساهمين؛
 - ب- تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه هو التأكد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها؛
 - ت- تقييم تطور نشاط المؤسسة أي تحليل وتقييم أداء المؤسسة ومعرفة السياسة المتبعة في توزيع الأرباح؛
 - ث- تقييم مديونية المؤسسة حيث يتضمن تحليل درجة اعتمادها على التمويل الخارجي مقارنة بمواردها الذاتية؛
 - ج- تقييم تطور حجم المؤسسة ويساعد في تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحسين أدائها وزيادة قدرتها الكلية.
- أما تقييم الأداء المالي فتتمثل أهميته فيما يلي²:

- أ- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات؛
- ب- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة وتدنية تكاليفها؛
- ت- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة للمؤسسة؛
- ث- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- ج- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق بينهما.

2- الأداء الاقتصادي

يمكن التعرف على مفهوم الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية من خلال مايلي:

1-2- تعريف الأداء الاقتصادي

ويتمثل في قدرة المؤسسة على كسب ثقة المساهمين والزبائن، ويتم قياس هذا الأداء من خلال الميزانية وحساب النتائج. يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية، ...) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا، ...)³. فلاحظ من خلال هذا التعريف أن الهدف الأسمى للأداء الاقتصادي هو تحقيق الفوائد الاقتصادية بزيادة الكفاءة وتحسين حصة السوق والمردودية.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010، ص 47 - ص 48.

² صافية بومصباح، مرجع سبق ذكره، ص 222.

³ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002، ص 22.

يعرف أيضا على أنه: " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية، المادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".¹

أما عملية تقييم الأداء الاقتصادي فتعرف بأنها قياس لأداء الأنشطة المتعلقة بالوحدات الاقتصادية بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية المدة المحاسبية وعادة ما تكون سنة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج مع اقتراح حلول لها.²

نلاحظ من هذه التعاريف أن الأداء الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج والربح والقيمة المضافة، مع تقليل استخدام الموارد، ويعكس قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية بفعالية.

2-2- أهمية الأداء الاقتصادي:

للأداء الاقتصادي أهمية بالغة تكمن فيما يلي³:

- أ- مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة؛
 - ب- نزع الغموض عن رؤية المؤسسة، والجعل منها واضحة؛
 - ت- قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات الصحيحة وفي الوقت المناسب؛
 - ث- الكشف عن مدى ملائمة الخطط والسياسات التي تبنتها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها؛
 - ج- إبراز مدى قدرة الموارد البشرية على القيام بالمهام المنوطة بها بطريقة سليمة؛
 - ح- إعادة النظر للمؤسسة في علاقاتها مع زبائنهم بما يلي احتياجاتهم.
- كما تتمثل أهمية عملية تقييم الأداء الاقتصادي فيما يلي:
- أ- تعتبر عملية تقييم الأداء مقياسا لنجاح المؤسسة عن طريق السعي إلى مواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها؛
 - ب- تكشف عملية تقييم الأداء عن قدرات وطاقات العاملين غير المستغلة في عملهم الحالي؛
 - ت- تعتبر مدخلا لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المستويات والمسؤوليات والمهام؛
 - ث- تساهم هذه العملية في تحسين وتطوير أداء المسؤولين؛
 - ج- تساعد في اكتشاف جوانب القوة والضعف لدى كافة العمال؛
 - ح- تظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل جهد وتكلفة؛
 - خ- تظهر عملية تقييم الأداء النتائج التي حققتها المؤسسة أو الوحدة الإنتاجية في مسيرتها نحو الأفضل وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي.

¹ - مراد كواشي - جمعة شرقي، دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/ الجزء2، ديسمبر 2017، ص416.

² - باسم عمروش، دور نظام مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2021 - 2022، ص 131.

³ - باسم عمروش، نفس المرجع، ص131.

الفرع الثاني: مستويات الأداء المالي والاقتصادي.

تتمثل تقسيمات الأداء المالي والاقتصادي فيما يلي:

الأداء الاستثنائي: يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.

الأداء البارز: يكون فيه الحصول على عقود عمل كبيرة، إمتلاك إطارات ذات كفاءة، إمتلاك مركز ووضع مالي متميز.

الأداء الجيد جدا: يبين مدى صلابة الأداء، واتضاح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

الأداء الجيد: يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء مع إمتلاك وضع مالي مستقر.

الأداء المعتدل: يمثل سيورة أداء دون المعدل وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

الأداء الضعيف: والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف مع جميع المحاور تقريبا فضلا عن وجود صعوبات خطيرة، في استقطاب الإطارات المؤهلة، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.¹

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي والاقتصادي.

للأداء المالي والاقتصادي عوامل عدة تؤثر على قوتهم أو على ضعفهم نصنفها كما يلي²:

أولاً: العوامل الداخلية: تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل والتي تؤثر على أدائها المالي كما تؤثر على ربحيتها، ويمكن للإدارة التحكم فيها لتحسين العائد المتوقع وتقلل من التكاليف، ومن بين أهم هذه العوامل ما يلي:

- 1- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال والتكاليف؛
- 2- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد؛
- 3- إدارة السيولة بشكل فعال لتتمكن المؤسسة من الحفاظ على استقرارها المالي؛
- 4- المؤشرات الخاصة بالربحية وتستخدم لتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من عملياتها.

ثانياً: العوامل الخارجية: تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها كما يصعب على الإدارة التحكم في هذه التغيرات، وكل ما يمكن فعله هو التنبؤ بالنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في ظل الظروف الفجائية، ومن أهم هذه التغيرات نذكر ما يلي:

¹ - جعفر سعدي، رشيد مناصرية، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، العدد: 15 - المجلد: 2، 2019، ص58.

² - سعاد معمر شندري، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة السونلغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009، ص133.

- 1- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات؛
- 2- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسة؛
- 3- المنافسة مع المؤسسات العاملة في نفس القطاع؛
- 4- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المبحث الثاني: آليات تحليل وتقييم مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي والاقتصادي يقوم المحلل باستخراج مجموعة من المؤشرات وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بنشاط المؤسسة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات.

المطلب الأول: عموميات حول مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي.

سنحاول في هذا المطلب التعرف على المؤشر من خلال التطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للمؤشرات.

يتمثل هذا الفرع في الفهم الدقيق للمؤشرات ومعرفة أهميته وأهدافها والتي سنلخصها فيما يلي:

أولاً: تعريف مؤشر الأداء

هو مقياس للتعرف على ما يحدث من تغيير في أي نشاط من أنشطة برنامج معين، ويحدد حجم ذلك التغير واتجاهاته ويعطي إنذاراً مبكراً بما سيحصل.¹

تعريف Philippe Lorino:

يعرف مؤشر الأداء على أنه معلومة تساعد على توجيه نشاط المؤسسة بغرض تحقيق هدف معين أو مساعدتها في تقويم نتائج ذلك النشاط.

ويعتبر المؤشر عنصراً ملموساً وقابلاً للملاحظة والقياس وعلامة دالة على درجة تحقيق الهدف المرجو الوصول إليه، وهو يرتبط بالمتغير المدروس والذي لا يمكن قياسه بشكل مباشر.² وهذا يعني أن المؤشر ليس فقط أداة قياس بل هو أيضاً وسيلة لفهم الأداء الفعلي للمؤسسة في سياق تحقيق أهدافها.

بينما عرف آخرون المؤشر على أنه: "عبارة عن معلومة تسمح وتساعد الفرد أو الجماعة على قيادة سيرورة العملية نحو الوصول إلى الأهداف، وبما يسمح بتقييم النتائج."³

¹ - مجيد الكرخي، مؤشرات الأداء، مايو 2013، ص7.

² - Tromben.V, **Introduction aux indicateurs et indicateurs démographiques**, Commission économique pour Amérique Latine (CEPAL), Nations Unies, 2018, P3.

³ - Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance: Le pilotage par les processus et les compétences**, Editions d'organisation, 2 édition, 2001, P148.

ثانيا: أهمية مؤشرات الأداء:

تتمثل أهمية مؤشرات الأداء فيما يلي¹:

- 1- تعتبر أداة لقياس وتقديم ملاحظات مفيدة؛
- 2- تحدد العلاقة بين عوامل النجاح والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة؛
- 3- من خلالها يمكن الحكم على سير ونشاط عملية محددة؛
- 4- تقديم مرجعيات تسمح بقياس التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي؛
- 5- مهمة في عملية تحويل الخطط الاستراتيجية إلى سلوكيات وتصرفات؛
- 6- تعتبر المؤشرات أداة للتسيير يتم إعدادها لجمع العديد من المعلومات.

الفرع الثاني: أنواع وخصائص المؤشرات.

تقسم أنواع مؤشرات الأداء الرئيسية حسب طبيعتها إلى مايلي²:

- 1- **مؤشرات محاسبية:** يتم إستخراجها من خلال البيانات والمعلومات المستخرجة من السجلات المحاسبية والتقارير التي يتم إعدادها بشكل دوري من طرف المؤسسة وتتمثل هذه المؤشرات أساسا في النتيجة الصافية، الفائض الإجمالي للاستغلال وربحية السهم الواحد، تدفقات خزانة الإستغلال، وقد اتسمت نوعية هذه المؤشرات بالطابع المحاسبي ذات الصلة المباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام أكثر بمؤشرات المردودية نظرا لكون المؤشرات المحاسبية لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج وعوائد بقدر تفوق قيمتها المحاسبية، فضلا عن عدم دافعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح) في أوقات التضخم.
- 2- **مؤشرات مالية:** تترجم هذه المؤشرات عملية إنشاء وخلق القيمة الناتجة عن حسن إستخدام الموارد المالية بالمؤسسة وذلك باستحداث التدفقات المستقبلية المتوقعة، مع تحديد القيمة الحالية لتكلفة التمويل لاستثمار الأصول الاقتصادية، ويعتبر مؤشر القيمة الحالية الصافية **VAN** المؤشر الأكثر إستعمالا كونه يأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقد، بالإضافة إلى البعد التنبؤي المستقبلي وإستعمال معدل الخصم أو الاستحداث لتقييم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمقارنة تكلفة التمويل مع عوائد الاستثمار.
- 3- **مؤشرات سوقية:** تعتبر من المؤشرات الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء ويشمل هذا النوع المؤشرات البورصية أو السوقية، أي كل المؤشرات النابعة من الكشوفات المحاسبية، والمعطيات الاقتصادية ذات دلالة حول أداء المؤسسة في السوق المالي مثل مؤشر القيمة السوقية المضافة (**MVA**) وعائد المساهم الإجمالي (**TSR**).

¹ - إكرام بن زغبية - لامية لشهب، واقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية الاقتصاد، جامعة برج بوعريش، 2020 - 2021، ص 10.

² - مصطفى عوادي - منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 358 - 359.

ثانيا: خصائص المؤشرات:

هناك العديد من الخصائص بالنسبة للمؤشرات ومن بينها¹:

1. **الملاءمة:** بمعنى مدى قابلية المؤشر لتفسير الهدف من القياس
2. **الثبات:** بمعنى أن استخدام المؤشر لمرات عديدة وفي نفس الشروط والظروف تكون نتائجه ثابتة.
3. **الوضوح:** ويقصد به أن المقياس يعطي معلومات بطريقة واضحة يسهل على الجميع فهمها واستيعابها.
4. **المقارنة:** أي تكون المؤشرات قابلة للمقارنة حسب ما تم التخطيط له وما تم الوصول إليه فعلا.
5. **الإستفادة:** أي إعطاء المؤشرات والمقاييس من أجل معلومات ونتائج ذات قيمة.
6. **التوافق:** أي أن المقياس يكون متكاملا ومغطيا للجوانب المختلفة في الأداء.

الفرع الثالث: اختبار مؤشرات الأداء.

عند اختيار مؤشرات الأداء المناسبة للمؤسسة، تكون هناك حاجة إلى اختبار مدى سلامتها، ويمكن التمييز بين نوعين من الاختبارات هما²:

أولا: اختبار SMART:

يترتب على هذا الاختبار التأكد من توفر المؤشر على خمسة عناصر أساسية تتمثل في:

- 1- كون المؤشر محدد، أي هل المؤشر واضح ومركز ومن السهولة تفسيره من خلال ما يشتمل عليه من تعاريف وافتراضات خاصة بالقياس؟
- 2- كون المؤشر قابل للقياس، أي هل يمكن قياس ومقارنة المؤشر ببيانات أخرى؟ فالمؤشر يجب أن يسمح بإجراء تحليل إحصائي هادف؟
- 3- كون المؤشر قابل للتحقيق، أي هل المؤشر قابل للتحقيق ويمكن الاعتماد عليه في ظل الظروف المتوقعة؟
- 4- كون المؤشر واقعي، أي هل المؤشر يتلاءم مع محددات المؤسسة وقيودها، وهل هو مقبول التكلفة؟
- 5- كون المؤشر محدد الوقت، أي هل بالإمكان إجراء القياس ضمن السقف الزمني المحدد؟

ثانيا: فحص الجودة QUALITY CHECK:

فيما يلي جملة من الأسئلة التي يمكن استخدامها كقائمة اختبار للتحقق من جودة مؤشرات الأداء التي تم تحديدها:

- 1- هل المؤشر قابل للمعايرة أو التقييس بشكل موضوعي؟
- 2- هل يشتمل المؤشر على بيان واضح للنتائج المتوقعة؟

¹ - عادل بوجمان، واقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بـرج بوعرييج)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2020-2021م، ص 61.

² - مريم بودودة، استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة، تخصص إدارة مالية، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2، 2013 - 2014، ص 26 - ص 27.

- 3- هل المؤشر يلي متطلبات العملاء؟
- 4- هل المؤشر يركز على فعالية وكفاءة النظام المراد قياسه؟
- 5- هل المؤشر يسمح بإجراء التحليل الإحصائي أو تحليل الاتجاهات؟

المطلب الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي.

تنقسم أدوات تقييم الأداء المالي إلى قسمين: أدوات تقليدية وأدوات حديثة، تتمثل الأدوات التقليدية في النسب المالية والتي تدرس العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية، أما الأدوات الحديثة فتتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة سنتطرق إليهما في هذا المطلب لكن قبل ذلك سنتعرف على التحليل المالي الذي يعد من أهم الموضوعات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: التحليل المالي.

يعد التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية، كونه يمثل من جانب مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي ومن جانب آخر تعد أدواته وسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات وتقييم المركز الاتماني لها.

أولاً: تعريف التحليل المالي:

تم تعريف التحليل المالي بأنه:

عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي يساهم في تحديد أهمية خواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.¹

كما عرفه البعض بأنه: "تحليل القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بغرض استخراج مؤشرات مالية تساعد في قراءة الأرقام الواردة بها وتشخيص المركز المالي وقياس الأداء".² أي أن التحليل المالي يتم من قراءة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

يمكن إيضاح أهمية التحليل المالي من خلال النقاط التالية³:

- 1- يساعد المدير المالي في المشروعات المختلفة في أداء مهامه بشكل فعال ويعد أحد مهام المدير المالي؛
- 2- يساعد جهات التمويل المختلفة في اتخاذ قراراتها حيث يوضح قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتها؛
- 3- يوفر المؤشرات التي تساعد الأطراف ذات العلاقة بالمشروع في اتخاذ قرارات رشيدة؛
- 4- يساعد إدارة المشروعات في عملية التخطيط المستقبلي؛

1 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، بدون طبعة، عمان، 2004، ص3.

2 - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية المتقدمة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة - مصر، ب ط، ب س ن، ص57.

3 - مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة، ط1، مصر، 1435 - 2014م، ص13.

- 5- يخضع لظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المشروع من الانحرافات المحتملة؛
- 6- يعد التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية عملية التدقيق من قبل مدقق الحسابات حيث تساعد النسب المالية والمؤشرات في تحديد التغيرات والاتجاهات والحكم عليها؛
- 7- يساعد في تحديد مدى كفاءة إدارة المشروع في الحصول على الأموال من ناحية وفي تشغيلها من ناحية أخرى؛
- 8- التحليل المالي يساعد في تحديد مدى نجاح إدارة المشروع في تحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي:

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية¹:

- 1- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها؛
- 2- يعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- 3- يعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- 4- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- 5- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- 6- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛
- 7- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

الفرع الثاني: الاتجاهات التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي.

يعتبر التقييم باستخدام النسب المالية أحد أهم الأساليب المعتمدة منذ القدم في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة، كما أنه يوجد أدوات حديثة تستخدم لتقييم الأداء والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والتي تمثل منهجاً متكاملًا في إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية بسبب قدرتها على ربط الأداء المالي بأهداف المؤسسة.

أولاً: الاتجاهات التقليدية:

يعتبر التقييم باستخدام النسب المالية أحد أهم الأساليب المعتمدة منذ القدم في عملية تقييم الأداء المالي، حيث يهدف هذا التقييم إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات بالاستناد إلى مجموعة من النسب المحسوبة على أساس بنود القوائم المالية والتي تساعد على حسن فهم التغيرات المالية التي عرفتها المؤسسة، وبالتالي التوصل إلى تحديد نوع الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين الأداء المالي مستقبلاً.

1- النسب المالية.

يعد التحليل بأسلوب النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة.

¹ - عامر عبد الله وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان - الأردن، 2010، ص 129.

1-1- النسب المالية: تعرف النسبة على أنها تقرير يقدم توضيح حول الوضعية المالية للمؤسسة، قوتها ونشاطها انطلاقاً من تحليل عناصر الميزانية، وتساعد النتيجة على تسهيل تحليل الوظائف، يجب أن تقدم النسبة فحص دقيق للمؤسسة يسمح بالتقييم لعدة سنوات.

2-1- أهمية النسب:

وللنسب المالية أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتي تتمثل فيما يلي¹:

- أ- تمكن المؤسسة من تحديد قدرتها على مواجهة التزاماتها للغير؛
- ب- تمكن المؤسسة من قياس درجة نموها وتساعد على الكشف عن مواطن الضعف والقوة داخلها؛
- ت- تساعد على تحديد المدى الذي تستطيع فيه المنظمة تسديد التزاماتها من الديون طويلة الأجل؛
- ث- تساعد على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ورسم السياسات، وإعداد الميزانيات التقديرية، وإجراء المقارنات المختلفة؛
- ج- تمكن من قياس الفعالية التي تحصل عليها المنظمة من استغلالها مختلف الموجودات لتحقيق رقم المبيعات؛
- ح- تساعد على قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها؛
- خ- تساعد على توفير المعلومات والبيانات التحليلية؛ والمعايير لأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بما يمكنها من القيام بأداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

ثانياً: المؤشرات المالية

تنطوي هذه المجموعة من المؤشرات على عدد من العلاقات المحتملة والتي نوجزها فيما يلي:

1. مؤشرات السيولة:

تشير السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية **Current Liabilities** عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلا أنها لا تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل².

1-1- نسبة التداول: تمثل مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتقاس بالمعادلة التالية³:

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

¹ - صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص223.

² - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2006، ص334.

³ - إبراهيم مسعود الفرحاني، أساسيات الإدارة المالية، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، ط1، 2021، ص30.

1-2- مؤشر السيولة السريعة: وتقيس هذه النسبة الأصول المتبقية بعد استبعاد المخزون من إجمالي الأصول المتداولة ويظهر من خلالها قدرة المشروع على توفير مقدار من النقدية لسد الإلتزامات وتقاس بالمعادلة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} + \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3-1- مؤشر النقدية: يقيس هذا المؤشر مقدار مايتوفر من النقدية ويمكن احتسابه بالمعادلة التالية:²

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{نقدية} + \text{استثمارات في الأوراق المالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتعتبر نسبة النقدية أكثر نسب السيولة التي يلجأ إليها المحلل عندما تتوفر لديه معلومات عن صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون إلى نقد.

2. مؤشرات النشاط: تهتم نسب النشاط أو ما يمكن تسميته بنسب التشغيل بتحليل مقدرة المنشأة على استخدام الموارد المتاحة لديها من أجل توليد المبيعات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات وكل من مجموع الأصول المتداولة، والذمم المدينة والأصول الثابتة، ومجموع الأصول، وأهم هذه النسب هي:³

1.1. معدل دوران مجموع الأصول: وتحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع الأصول ويحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، ب ط، 2006م، ص208.

² - مؤيد راضي خنفر - عدنان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان - الأردن، ط1، 2006م، ص132.

³ - عبدالقادر محمد - خالد السهلاوي، الإدارة المالية، السروات للطباعة والنشر، السعودية، ط5، 2007م - 1438هـ، ص60.

⁴ - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ب ط، ب س ن، ص 116-117.

1-3- معدل دوران الأصول الثابتة: وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح المنشأة ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1-4- معدل دوران الأصول المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها، وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

تدل مؤشرات النشاط على قدرة الاستثمار في الأصول المختلفة على تحقيق رقم المبيعات.

3. مؤشرات المردودية: تعد المردودية الحكم الأول على مدى فعالية تسيير المؤسسات وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، حيث تعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ويمكن تلخيص أهم نسب المردودية فيما يلي³:

3-1- مؤشرات المردودية الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأموال المقدمة من أصحاب المؤسسة والمقرضين، ويقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

¹ - علي فلاح الزعبي - عادل عبدالله العززي، الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال، دار اليازوري العلمية، عمان -الأردن، ب ط، 2015م-1435هـ، ص127.

² - أيمن الشطي - عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية للنشر، عمان - الأردن، ص160.

³ - علي صولي، ملخص في التشخيص المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2022 - 2023، ص26.

3-2- مؤشرات المردودية المالية: تقيس مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

3-3- مؤشرات المردودية التجارية: تبين نتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم (HT)}} = \text{المردودية التجارية}$$

4. مؤشرات المديونية: وتقيس هذه النسب مدى تمويل الأصول من مصادر خارجية ومقدرة المؤسسة على الحصول على قروض خارجية إضافية، وكذلك يمكن الاستدلال من هذه النسب والمعدلات على مدى الحماية المتوفرة للدائنين الحاليين والمستقبليين، تتألف هذه النسب من نسبة الدين ونسبة الدين إلى حقوق المالكين وعدد مرات تغطية الفوائد المدينة.¹

4-1- مؤشر الديون إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها، وتقاس بالمعادلة التالية:²

$$\frac{(\text{الالتزامات قصيرة الأجل} + \text{الالتزامات طويلة الأجل})}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{نسبة الديون إلى إجمالي القروض}$$

4-2- مؤشر إجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية (نسبة الرفع المالي): يمكن حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية أو حقوق المساهمين، ويتم حسابها بالعلاقة التالية³

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

¹ - عطاء الله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المنتني، عمان، ب ط، 2010م - 1430هـ، ص 104.

² - إبراهيم مسعود الفرحاني، أساسيات الإدارة المالية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط 1، 2021م، ص 37.

³ - عبد الوهاب نصر علي - شحاته السيد شحاته، التسويات الجردية وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2015، ص 169.

4-3- معدل تغطية الفائدة: توضح هذه النسبة المدى الذي ينخفض فيه الربح دون أن تصبح المنظمة غير قادرة على مواجهة أعباء الفائدة السنوية. وتقاس بالصياغة التالية¹:

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي أعباء الفوائد}}$$

ثانيا: الاتجاهات الحديثة:

بعدما كان المحلل المالي يعتمد على النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات ظهرت هنالك أدوات حديثة للتقييم وهي القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (UVA) كما أنها تمثل منهجا متكاملًا في إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية بسبب قدرتها على ربط الأداء المالي بأهداف المؤسسة بشكل عام.

1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

سنتعرف على مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة من خلال تعريفها وكيفية حسابها وأهميتها.

1-1- تعريف EVA:

يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الصورة المعدلة لمؤشر الربح المتبقي، والذي قامت بتطويره مؤسسة "SternStewart&Co" من خلال اقتراحها إجراء العديد من التعديلات على كل من صافي الربح وكلفة رأس المال لحساب القيمة الاقتصادية المضافة، وتحتسب القيمة الاقتصادية المضافة وفقا لهذا المدخل بالفرق بين نتيجة الاستغلال بعد الضرائب والتكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر.²

1-2- حساب مؤشر EVA:

ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة التالية³:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

1-3- أهمية مؤشر EVA:

أ- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والحقيقي لثروة الملاك؛

¹ عبد الحميد محمد أبو ناعم - شوقي حسين عبدالله، أساسيات إدارة مالية 1، القاهرة - مصر، ص201.

² نصر الدين النمري، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن ودوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، العدد: 19، 2015، ص85.

³ هالة عبد الله الخولي، "دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الأعمال"، في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد: 56، الناشر جهاز الدراسات العليا والبحوث كلية التجارة - جامعة القاهرة، 200، ص107.

- ب- يستخدم كمؤشر حقيقي ووحيد للأداء المالي والإداري؛
- ت- يسمح بتطبيق EVA أن تكون كل القرارات المالية مبنية ومقيمة بقيمتها الحقيقية؛
- ث- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم؛
- ج- أداة للتقييم الشامل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.

1- القيمة السوقية المضافة (MVA):

MVA هو مقياس نقدي مطلق، مثل **EVA**، كما يعد إجراء تكميلي إضافي.

وبالتالي فإن مؤشر القيمة المضافة هو مؤشر لنجاح رأس المال وقياسا للمصداقية النسبية، والعوامل ذات الأهمية والتي ينبغي رصدها بعناية، كما تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الزيادة في القيمة، والتي تترجم إلى فائض قيمة أو القيمة الأفضل عند الشراء.¹

كما يمكن تعريف القيمة السوقية المضافة **MVA** للمؤسسة على أنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية وتحسب بالعلاقة التالية:²

وتتمثل قيمة المؤسسة في قيمة الديون مضاف إليها قيمة الحقوق الملكية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار لفرضية تكافؤ القيمة الدفترية السوقية والدفترية للديون فإن عبارة **MVA** يمكن تبسيطها إلى ما يلي :

$$\text{القيمة السوقية المضافة MVA} = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} - \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}$$

الفرع الثالث: التوازنات المالية.

يتم تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية وذلك عن طريق استعمال واعتماد مؤشرات مالية للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المطبقة في المؤسسة والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وفيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات.

1- رأس المال العامل.

ويطلق عليه أيضا هامش أمن المؤسسة، ويعتبر من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل.

¹ - الهواري سويس - رمضاني حميدة، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (10)، العدد (2)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 804.

² - الهواري سويس - رمضاني حميدة، نفس المرجع، ص 805.

1-1- مفهوم رأس المال العامل:

يقصد برأس المال العامل صافي رأس المال العامل، أو إجمالي رأس المال العامل، ويعرف رأس المال الصافي بمجموع الموجودات المتداولة، مطروحا منها المطلوبات المتداولة، أما رأس المال الإجمالي فيعرف بمجموع استثمارات المنشأة في الأصول المتداولة، وتشمل النقدية والحسابات المدينة والأوراق المالية والبضاعة.¹

ويمكن تحليل رأس المال من زاويتين مختلفتين:²

أ- من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأموال الثابتة، ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

6- من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

1-2- أنواع رأس المال العامل

هناك عدة أنواع من رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

أ- رأس المال العامل الخاص: يعكس قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام حقوق الملكية بدون الحاجة للقروض طويلة الأجل أو الموارد الأجنبية. ويحسب عادة باستخدام العلاقة التالية:³

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

هذا المؤشر يظهر مدى استقلال المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل المخاطر بدون الاستناد إلى القروض طويلة الأجل أو الموارد الأجنبية.

ب- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، ويشمل إجمالي الديون بدون النظر إلى الديون بمفهومها السلبي، بل كمورد ضروري لعملية الاستغلال. يُحسب عادة باستخدام العلاقة التالية:⁴

¹ - محمد الفاتح البشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، مصر، 2014، ص83.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائر بوداود، باب عزون، الجزائر، 2008، ص214.

³ - مليكة زغيب - بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص50.

⁴ - مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2004، ص39.

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون - حقوق الملكية

هذا المؤشر يعكس مدى اعتماد المؤسسة على موارد مالية خارجية لتمويل نشاطها، ويستخدم كمؤشر لتقييم مدى استقلالية المؤسسة المالية.

ت- رأس المال العامل الإجمالي: يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، واتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع النتيجة، ويقاس بما لدى المؤسسة من أصول متداولة. ويحسب عادة بطريقتين هما:¹

- الطريقة الأولى: رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة
- الطريقة الثانية: رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

3-1- حالات رأس المال العامل: تتمثل حالات رأس المال العامل فيما يلي:

$0 < FR$  هي الحالة المفضلة وتعني أن الأصول غير الجارية الثابتة ممولة بالموارد الدائمة والفائض يستعمل في الأصول الجارية أي المتداولة.

$0 = FR$  هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها الجارية المتداولة من مواردها الجارية أو قصيرة الأجل، وهو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى وهذا لا يمكن أن يطور لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.

$0 > FR$  يعني أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول غير الجارية لذا سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات أي عدم توفر السيولة اللازمة مما يدل على ضعفها المالي.²

2- الإحتياج في رأس المال العامل.

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية تستوجب توفير مجموعة من العناصر وهي: المخزونات والقيم القابلة للتحويل، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل وهي الديون الممنوحة من الموردين أو التسييلات الممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، فيجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

2-1- تعريف احتياجات رأس المال العامل

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية.³

¹ - مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص 39.

² - سعيدة بوردمية، التسيير المالي، مطبوعة الدروس، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1995، قالمة، 2014-2015، ص 24.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 214.

تحسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية¹:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}).$$

2-2- حالات الإحتياج في رأس المال العامل

BFR هو مقدار جبري يمكن أن يأخذ ثلاث حالات وهي:

$0 < BFR$ (موجب): يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها المتداولة عن طريق مواردها القصيرة وبالتالي يوجد جزء من الأصول المتداولة غير ممول. بموارد قصيرة ويجب أن يمول بفائض الموارد الدائمة **FRng**.

$0 = BFR$ (معدوم): لا يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة حيث أن مقدار الموارد المتداولة تساوي تماما الاستخدامات المتداولة.

$0 > BFR$ (سالب): لا يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة وهي حالة إيجابية بالنسبة للمؤسسة حيث أنها استطاعت أن تغطي كامل احتياجاتها الدورية بمواردها القصيرة وحقت فائض من ذلك يعتبر كموارد إضافية لها (الاحتياج تحول إلى مورد)².

3- الخزينة.

تعرف الخزينة على أنها الفائض من رأس المال العامل الذي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة (الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية)³.

تحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين⁴:

الطريقة الأولى: الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية: الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

حالات الخزينة: تأخذ الخزينة الصافية في المؤسسة ثلاث حالات⁵:

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص34.

² - محمد حولي، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، كلية الاقتصاد، جامعة باجي مختار، عنابة، ص55 - ص56.

³ - علي بن موقفي وآخرون، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (09) / العدد (01)، الجزائر، 2023، ص486.

⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2006، ص83.

⁵ - محمد مرابط، محاضرات في مقياس التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019 - 2020، ص20.

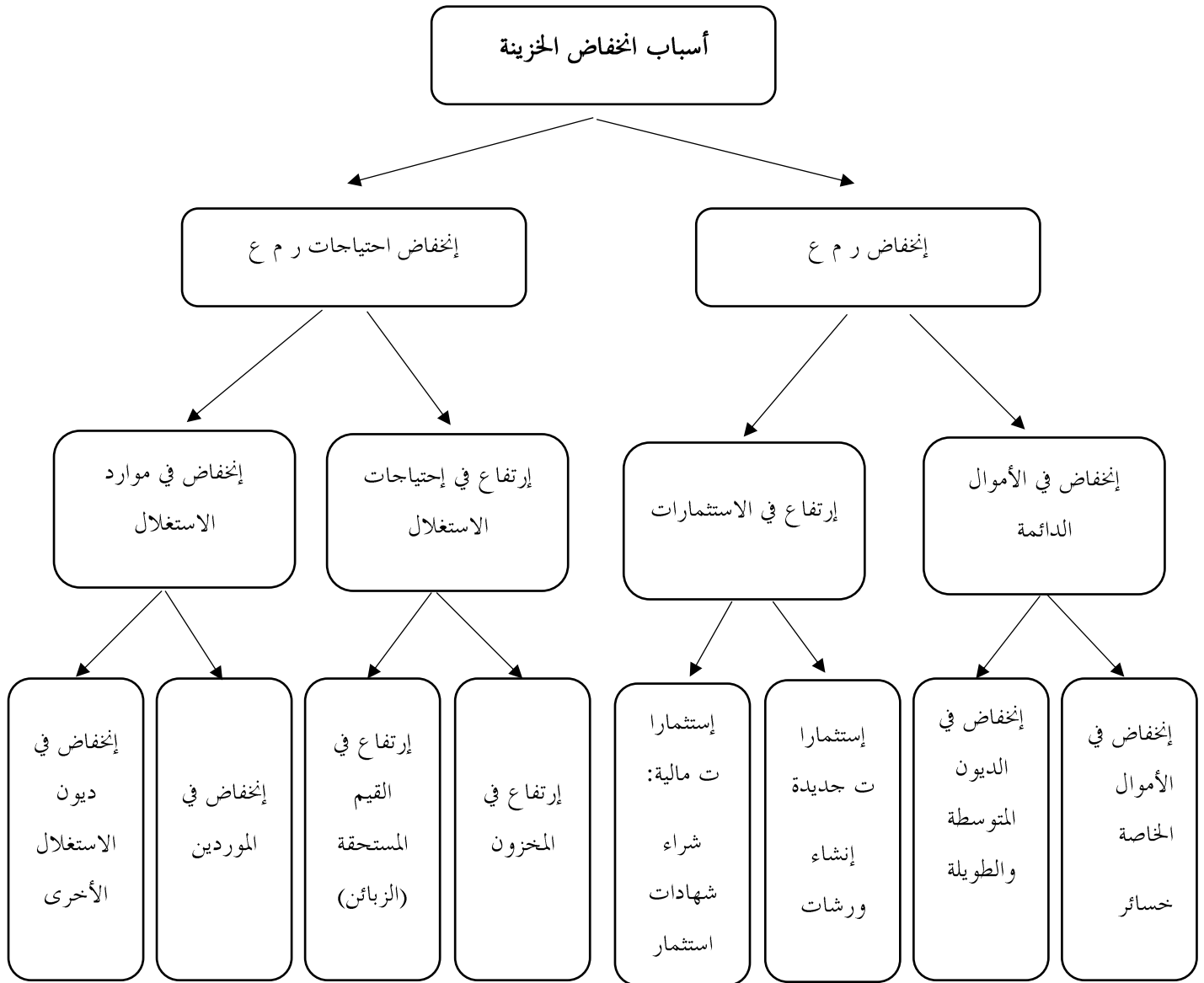
الحالة الأولى: $TN=0$: هذا يعني أن $FR=BFR$ التوازن محقق لكن في حده الأدنى.

الحالة الثانية: $TN>0$: هذا يعني أن $FR>BFR$ ، التوازن المالي محقق، وبالتالي يجب على المؤسسة توظيف أموالها لتجنب الفرص الضائعة الناجمة عن تجميد للأموال.

الحالة الثالثة: $TN<0$: هذا يعني أن $FR<BFR$ ، المؤسسة في حالة عجز غير قادرة على تمويل احتياجاتها، والتي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، فهي مطالبة بإعادة التوازن.

أسباب انخفاض الخزينة: يمكن إظهار أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الخزينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: أسباب انخفاض الخزينة



المصدر: زغيب مليكة – بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات

الجامعية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2011، ص57.

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء الاقتصادي.

أدوات الأداء الاقتصادي هي مجموعة من البيانات والإحصاءات التي تستخدم لتقييم الحالة العامة للاقتصاد ولقياس أدائه بمرور الوقت، سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.

يتم تقييم الأداء الاقتصادي باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، والمتمثلة في مؤشر القيمة المالية الصافية ومؤشر الربح الاقتصادي سنلخصها فيما يلي:

1- مؤشر القيمة المالية الصافية (VAN):

تهدف مالية المؤسسة إلى تحديد القيمة المالية الصافية للاستثمار للمؤسسة أو تكلفة الموارد المالية، وعليه تترجم القيم الحالية الصافية عملية إنشاء القيمة الناجمة عن تكلفة توظيف الموارد المالية للمؤسسة، بعبارة أخرى البحث الدائم عن التدفقات المالية المتوقعة من جهة، ومعدل المردودية المطلوب لتغطية تكلفة الأصول بحسب العلاقة التالية¹:

$$\text{القيمة المتشكلة} = \text{قيمة الأصل الاقتصادي} - \text{القيمة المحاسبية لأصل الاقتصادي}$$

ويفسر هذا الأمر أن المستثمر يتوقع عوائد إيجابية خلال المستقبل بفضل ارتفاع القيمة المستقبلية للأصل الاقتصادي، مقارنة بقيمته المحاسبية، لذا ينبغي وضع استراتيجية لاختيار أسلوب التمويل المناسب، فتكلفة موارد التمويل تقاس بتقسيم قيمة سندات التمويل مطروحا منها معدل المردودية المطلوب، بدلا من قياسها (تكلفة التمويل) بالمعدل المحاسبي، أي ضرورة تطبيق أسلوب تكلفة التمويل المالية بدلا من التكلفة المحاسبية وهذا التوجه يصب في مصلحة المستثمر، ذلك أن العمل بهذا المبدأ من شأنه تدنية تكاليف التمويل.

2- مؤشر الربح الاقتصادي (EVA):

يساعد هذا المؤشر على قياس قيمة الثروات التي شكلتها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أخذًا في الحسبان تكلفة الأموال الخاصة، علاوة عن تكلفة المديونية، لكن يستوجب الأمر تحقيق فوائض إيجابية لغرض تشكيل الثروة وإيرادات في المستوى المطلوب تسمح بتغطية فوائد المقترضين وأرباح المساهمين وعليه فالإيراد الاقتصادي هو ذلك القدر الإضافي لمعدل المردودية الاقتصادية المحقق مقارنة بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، هذا الفائض (الفارق) مضروبًا في قيمة الأصل الاقتصادي للفترة يعطي القيمة المشككة للفترة.

$$\text{الإيراد الاقتصادي} = \text{الأصل الاقتصادي (معدل المردودية الاقتصادية - تكلفة رأس المال)}$$

¹ - خنفري خيضر، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس، ص 64.

الفرع الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي بمؤشرات متعلقة بالأداء المالي.

يمكن تقييم الأداء الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية والمتعلقة بالجانب المالي للمؤسسة وهذا خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1- مؤشر الإنتاجية:

وهي من بين أهم المعايير التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء.

1-1- تعريف الإنتاجية: للإنتاجية تعريفات عديدة نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: الإنتاجية هي طريقة لقياس فاعلية استخدام الموارد من قبل الأفراد والأماكن والمنظمات والمجتمعات وعلى كل هذه العناصر أن يحدد وبشكل دوري الوسائل أو المصادر اللازمة لتحسين الإنتاجية.¹ أي أن الإنتاجية تهدف إلى تقييم مدى كفاءة استخدام المورد المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة.

التعريف الثاني: الإنتاجية هي نسبة من المخرجات والمدخلات أي أن إنتاجية أي عنصر من عناصر العملية الإنتاجية يمكن قياسها عن طريق هذه النسبة إذا أمكن معرفة كل المخرجات وكل المدخلات التي اشتركت في إخراج هذه المخرجات.² ونلاحظ من هذا التعريف أن الإنتاجية تعني قياس كفاءة استخدام الموارد في عملية الإنتاج، ووفقاً لهذا التعريف، الإنتاجية هي نسبة المخرجات (أي المنتجات والخدمات التي تنتجها العملية الإنتاجية ويمكن أن تكون هذه المخرجات ملموسة مثل السلع أو غير ملموسة مثل الخدمات) إلى المدخلات (أي الموارد المستخدمة في هذه العملية والتي تتضمن رأس المال والمعدات والآلات ... إلخ، وغيرها من الموارد).

1-2- أهمية الإنتاجية:

تتمثل أهمية الإنتاجية فيما يلي³:

- أ- تمثل الإنتاجية أهم مؤشرات الربحية، وبناء على قيمة الإنتاجية يمكن زيادة الإنتاج؛
- ب- تنعكس مؤشرات الإنتاجية على العاملين، حيث يزداد الدخل بزيادة الإنتاجية، وعند انخفاض الإنتاجية تنقص المزايا المادية والمعنوية الممنوحة للعاملين؛
- ت- تعتبر أحد الأسس الهامة لتحديد الأسعار، حيث أن ارتفاع الإنتاجية يعني انخفاض التكلفة، وبالتالي إمكانية تخفيض السعر، والعكس صحيح؛
- ث- تساعد في معرفة الموقف الحالي للمؤسسة بالنسبة للمؤسسات المنافسة مما يؤدي إلى رفع روح المنافسة الإيجابية.

¹ - سلمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الانتاج والعمليات، دار المسيرة للنشر، الطبعة 4، الأردن، ص30.

² - أحمد محمد مصري، إدارة الإنتاج والعلاقات الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2003، ص94.

³ - منصف شرقي، محاولة لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية بقسنطينة"، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 02، 2019، ص07.

1-3- أنواع الإنتاجية:

تقسم الإنتاجية إلى ما يلي¹:

أ- **مؤشر الإنتاجية الكلية:** ويقصد بها مقدار الإنتاج الكلي الذي يعود إلى جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، أي أنها العلاقة بين مخرجات الوحدة الاقتصادية ومدخلات الإنتاج، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات (المنتجات)}}{\text{المدخلات (المستخدمات)}}$$

أو: $\text{الإنتاجية الكلية} = \text{قيمة الإنتاج} / \text{قيمة عوامل الإنتاج}$

والهدف من هذا المؤشر تحديد تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات.

ب- **مؤشر الإنتاجية الجزئية:** تعرف بأنها الإنتاجية المتعلقة بكل عنصر من عناصر الإنتاج وتدعى بالإنتاجية النوعية ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج}}{\text{المستخدم من أحد عناصر الإنتاج}}$$

والهدف من هذا المؤشر قياس إنتاجية عناصر الإنتاج بشكل منفرد ويعد من المقاييس الدقيقة لقياس الإنتاجية.

2- مؤشر الربحية

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق الربحية، فهي تعبر عن العلاقة بين قيمة الأموال المستثمرة بالمؤسسة والأرباح التي حققتها.²

كما تعكس مؤشرات الربحية النتائج المحققة من طرف المؤسسة، وتعتبر مقياساً للكفاءة التشغيلية، وتقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما تعتبر محصلة لنتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة والكيفية التي عملت بها خلال فترة التحليل.³

تتمثل أهم نسب الربحية فيما يلي:

1-2- عائد على رأس المال:

ويعتبر أحد أهم نسب الربح، فهو يساعد على تقييم جدوى الأعمال، وهامش الربح، وكفاءة رأس المال، ويحسب بالعلاقة التالية:

¹ - محمد عصام مهدي الشريفي، تقييم الأداء الاقتصادي لمشروع مدينة العباب النوارس في محافظة كربلاء، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء - العراق، 2021، ص 16 - ص 17.

² - مراد كواشي - جمعة شرقي، دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن / الجزء (2)، جامعة أم البواقي - الجزائر، 2017، ص 417.

³ - مصطفى عوادي - منير عوداي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: الثاني، العدد: الأول، جامعة الوادي - الجزائر، السنة: 2021، ص 357 - 358.

عائد على رأس المال = النتيجة الصافية / رأس المال

2-2- معدل دوران رأس المال:

معدل دوران رأس المال = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

يقاس بالعلاقة التالية:

حيث يمثل العلاقة بين حجم المبيعات وإجمالي الأصول.

2-3- عائد على حقوق الملكية:

وتسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعبر عن العائد الذي يحققه الملاك في استثمار أموالهم بالمؤسسة، وتمكن هذه النسبة الملاك من اتخاذ القرار بالاستمرار في النشاط مع المؤسسة أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى ويمكن حسابها بالصيغة التالية¹:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

2-4- هامش الربح الصافي:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات بحيث إذا انخفضت النسبة فهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق الأرباح أي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا ارتفعت النسبة فهذا يدل على تمكن المؤسسة من مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة ويقاس بالعلاقة التالي²:

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية) / المبيعات (رقم الأعمال)

2-5- تطور هامش الربح التشغيلي:

يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات ويظهر العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف غير التشغيلية والفوائد والضرائب ويعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من نشاطها الأساسي. وتقاس بالعلاقة التالية³:

¹ - صافية بومصباح، مرجع سابق، ص 226.

² - حمزة مخلد - محمد عبدالواحد، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، مرجع سبق ذكره، ص 310.

³ - مجاهد محمد ذياب النابوت، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني - 2019، ص 28.

تطور هامش الربح التشغيلي = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / المبيعات (رقم الأعمال)

3- مؤشرات النمو:

للتعرف على مستوى نمو المؤسسة أو التراجع في نشاطها يتم مقارنة نشاطها الحالي بمستوى سابق مثل السنة الماضية أو السنوات، كما يمكن مقارنة مستوى نموها بمستويات نمو المؤسسات الرائدة في القطاع الاقتصادي ومن أهم هذه المؤشرات نذكر مايلي¹:

3-1- معدل نمو الدخل: يقاس بالعلاقة التالية:

معدل نمو الدخل = صافي الدخل للسنة الحالية / صافي الدخل للسنة الماضية

ويقاس هذا المؤشر مستوى نمو الدخل لدى المؤسسة بالسنوات الماضية.

3-2- معدل نمو المبيعات: يقاس هذا المؤشر نمو المبيعات الذي يعبر عن نجاح أو فشل المؤسسة بحيث كلما ارتفعت

قيمة هذا المعدل كلما كان أفضل للمؤسسة والعكس صحيح، ويقاس بالعلاقة التالية:

معدل نمو المبيعات = مبيعات السنة الحالية / مبيعات السنة الماضية

¹ - وهيبة سراج، استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 - 2012، ص 103.

خلاصة الفصل:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على مختلف جوانب الأداء كما تعرفنا على عملية تقييم الأداء المالي والاقتصادي وأهم مؤشرات تقييم الأداء منها: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية (نسب السيولة، نسب الهيكلية، ... إلخ) والمؤشرات الاقتصادية ومن خلال هذا الفصل اتضح لنا ما يلي:

- يعد الأداء وسيلة أساسية لأي مؤسسة ترغب في تحقيق أهدافها كما تعتبر عملية تقييم الأداء عنصرا أساسيا للوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والتي تتمثل في البقاء والاستمرارية.



الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي دراسة مجمع صيدال



تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لكل من الأداء المالي والأداء الاقتصادي ومؤشرات تقييم الأداء، سنحاول في هذا الفصل تحليل وتقييم الأداء المالي والاقتصادي لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 – 2022) باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن والمؤشرات الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة.

وللقيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على الوثائق الداخلية للمجمع: القوائم المالية والمتمثلة في جانبي الأصول والخصوم من الميزانية خلال الفترة (2019 – 2022).

المبحث الأول: نظرة عامة حول مجمع صيدال.

يتمتع مجمع صيدال بخبرة كبيرة في مجال صناعة الدواء دامت أكثر من 31 سنة، وقد مر بمجموعة من المراحل والإصلاحات وصولاً إلى وضعيته الحالية والتي سمحت له بتحقيق نتائج جيدة كزيادة الإنتاج، المبيعات والحصة السوقية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مجمع صيدال.

أولاً: نشأة مجمع صيدال:

سنحاول إدراج أهم مراحل نشأة مجمع صيدال فيما يلي¹:

- في سنة 1963 تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية **PCA** بناء على بعض الهياكل التي ورثتها الجزائر من الحقبة الاستعمارية في مجال الخدمات الصحية، وتمثل هذه الهياكل في مجموعة من المخازن العمومية القديمة لتخزين الأدوية، حيث لم يترك الاستعمار بعد خروجه أي صناعة صيدلانية في الجزائر؛
- في سنة 1969 عهدت الدولة للصيدلية المركزية مهمة احتكار استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري وهذا بناء على أمر رئاسي أوكلها هذه المهام، وفي إطار مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الانتاج بالحراش؛
- في سنة 1982 تحولت الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني **ENPP** بناء على المرسوم 1982/161، والمؤرخ في أفريل 1982، لتصبح بعد ذلك تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، تحت اسم مؤسسة صيدال؛
- في سنة 1989 صارت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية ذات استقلالية في التسيير، وهذا وفقاً لقانون استقلالية المؤسسات، كما عهد لها احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وأصبحت ذات قانون أساسي جديد (شركة ذات أسهم)، ولكنها بقيت خاضعة لمراقبة صندوق المساهمة البتروكيماوية والصيدلة؛
- في سنة 1993 سمحت التغييرات التي أجريت على قانون المؤسسة، بمشاركة صيدال في العمليات الصناعية والتجارية التي من شأنها خدمة هدفها الاجتماعي سواء بإنشاء مؤسسات جديدة أو فروع تابعة لها، وقد تم أيضاً في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة وخسائرها في إطار الإصلاح المالي للمؤسسات القطاع العام؛
- في سنة 1997 تم تحويل كل رأس مال المؤسسة إلى ملكية الشركة القابضة للصيدلة والكيماويات، كما تم إعادة هيكلة المؤسسة مما أدى لتحويلها إلى مجمع صناعي، وقد اتجه المجمع في هذه السنة إلى إنتاج المضادات الحيوية بالمدينة، كما عرف تطوراً لفعاليته في عدة مجالات، مثل زيادة الإنتاج والمبيعات؛
- في سنة 1998 قام مجمع صيدال بتطوير هدفه الاجتماعي، بالتوجه إلى عمليات البحث الأساسي في مجال الطب الإنساني والبيطري؛

¹ - فاطمة محبوب، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 - 2016، ص 154 - 155.

- في مارس 1999 عرضت أسهم مجمع صيدال للبيع في بورصة الجزائر، حيث قدرت قيمة السهم الواحد 299 دينار جزائري وكانت أول تسعيرة لأسهم المجمع؛
- في سنة 2002 تم فتح وحدة إنتاج في باتنة تابعة لفرع **Biotic** تقوم بتصنيع التحاميل (**Supposition**)؛
- في سنة 2003 تحصل مجمع صيداب على شهادة الإيزو، حيث فاز بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني في اليوم الثاني للتقييس الذي نظّمته وزارة الصحة؛
- في سنة 2005 تم إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة التابع لفرع **Farma**، وتم إفتتاحه في 16 أفريل 2005 من طرف رئيس الجمهورية؛
- في 12 مارس من سنة 2006 تم إختيار مجمع صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 154 مؤسسة أخرى لأجل خصوصتها واستكمال فتح رأسمالها؛
- في سنة 2009 رفع مجمع صيدال من حصته في رأس مال سوميدال إلى حدود 59%؛
- في سنة 2010 قام مجمع صيدال بشراء 20% من رأس مال شركة إيبيرال كما رفع من حصته في رأس مال شركة "نافكو" من 38.75% إلى 44.51%؛
- في سنة 2011 رفع مجمع صيدال حصته في رأس مال إيبيرال إلى حدود 60%؛
- في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروع (أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك) عن طريق الامتصاص.

ثانيا: تعريف مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها بـ 215 مليار دينار جزائري، مهمته الأساسية تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستطبالب البشري والبيطري، لضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي وكذا اختراق الأسواق العالمية، ويركز المجمع على مجموعة من القيم تتمثل في الوفاء، الالتزام، الدقة والانضباط.¹

¹ - <https://www.saidalgroup.dz/ar/> Consulté le: 10/05/2024, 17h.12m.

المطلب الثاني: المخطط التنظيمي لمجمع صيدال.

الشكل رقم 2: المخطط التنظيمي لمجمع صيدال بعد إعادة هيكلته في جانفي 2014.



المصدر: فاطمة محبوب، مرجع سبق ذكره، ص157.

أولاً: الإدارة العليا

وهي السلطة العليا في المؤسسة وتمثل أساساً في¹:

الرئيس المدير العام: يوجد في أعلى هرم المؤسسة، ومن مهامه:

- تحديد الاستراتيجية ووضع السياسات المتبعة؛
- تمثيل المجمع داخلياً وخارجياً؛
- الإحتماع بمجلس الإدارة للبحث في التطورات الجارية على مستوى المجمع، هذا المجلس يتكون من تسعة أعضاء، ومن مهامه معالجة الأمور التالية:
- أنشطة المجمع في نهاية السنة؛
- مخطط السنة الحالية والقادمة؛
- تنظيم المجمع ونشاطات التحالف الاستراتيجي.

الأمين العام: يمثل الهيئة الإستراتيجية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية إتخاذ القرارات.

ثانياً: مصانع إنتاج الدواء

هناك 6 مصانع متخصصة في إنتاج الدواء تتمثل في²:

مصنع المدية (أنتيبوتيكال):

كان سابقاً عبارة عن فرع من فروع صيدال، إنطلقت تاريخياً فكرة إنتاج هذا الفرع في 1967، حيث أنجزت الدراسات اللازمة لتنفيذه عام 1975، وبدأت أشغال التنفيذ بالتعاون مع شركة CTIP الإيطالية في نهاية 1987، إلا أن نشاط الإنتاج به كان في بداية عام 1988، وعند إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وإنشاء مؤسسة صيدال بقي فرع أنتيبوتيكال مرتبطاً وتابعا لهذه المؤسسة.

إبتداءً من جانفي 2014 أصبح فرع أنتيبوتيكال عبارة عن مصنع يختص في إنتاج المضادات الحيوية البنسيلينية وغير البنسيلينية، مجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية، إبتداءً من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج.

- مصنع الدار البيضاء:

¹ - فاطمة محبوب، مرجع سابق، ص158.

² - فاطمة محبوب، المرجع نفسه، ص158 - ص159.

ينتج هذا المصنع أصناف صيدلانية متنوعة تتمثل في أقراص، أشربة، محاليل للشرب، كبسولات، مراهم، أملاح ... إلخ، وتفوق قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة بيع سنويا لكل الأشكال، مزود بمخبر لمراقبة الجودة، وهو مخبر معتمد ومصدق عليه من قبل المختبر الوطني لمراقبة الأدوية، مكلف بالقيام بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية،

- مصنع الحراش بالعاصمة:

دشن في مارس 1971، يحتوي على أربع ورشات إنتاج هي ورشة الأشربة، ورشة المحاليل، ورشة الأقراص والملبسات وورشة المراهم، تبلغ طاقة إنتاج هذه الورشات 20 مليون وحدة بيع سنويا، كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والتسيير التقني والوثائقي.

- مصنع عنابة:

المصنع واقع بعنابة، مختص في إنتاج الأشكال الجافة من الأقراص والكبسولات، بقدرة إنتاجية تتجاوز مليون وحدة بيع سنويا.

- مصنع قسنطينة:

يتخصص هذا المصنع الواقع بالمنطقة الصناعية بولاية قسنطينة في إنتاج الأشكال السائلة من أشربة ومحاليل، بقدرة إنتاجية تصل إلى 2 مليون وحدة بيع سنويا.

- مصنع قسنطينة للأنسولين: يتخصص في إنتاج الأنسولين.

- مصنع شرشال:

يتكون من ثلاث ورشات إنتاج هي ورشة الأشربة، ورشة المحاليل المكثفة، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس، يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم.

- مصنع باتنة:

تختص ورشات هذا المصنع في إنتاج التحاميل.

- مصنع جسر قسنطينة:

تفوق طاقة إنتاج هذا المصنع 20 مليون وحدة بيع سنويا، وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة ذات قارورات وأكياس بتكنولوجيا جد حديثة، يتوفر المصنع على خمس ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية وهي ورشة التحميلات، ورشة الأقراص والملبسات، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس وورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات، كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم، إلى جانب التسيير التقني والوثائقي.

ثالثا: الفروع

يتكون مجمع صيدال من فرعين متخصصين في إنتاج الأدوية على شكل شركات ذات أسهم، كل شركة يديرها مجلس إدارة مع مراقب حسابات، وهذان الفرعان هما:

1- فرع سوميدال:

يقع هذا الفرع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميدال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (20%)، والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) وفيناليب (4.55%)، يتضمن فرع الإنتاج سوميدال ثلاثة أقسام:

- قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛
- قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)؛
- قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

2- فرع إيبرال:

هو شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام/ الخاص بين مجمع صيدال (40%)، جلفار الإمارات العربية المتحدة (40%)، وفالش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية (20%) تكمن المهام الرئيسية لإيبرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري.

يهدف إيبرال إلى تحقيق ما يلي:

- صناعة الأدوية الجنسية (حقن وأشكال حافة)؛
- تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)؛
- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

رابعاً: مركز البحث والتطوير CRD

أنشئ في جويلية سنة 1999، يتوفر على أحدث المعدات وعلى كفاءة بشرية مؤهلة، يشرف مركز البحث والتطوير على كل ما هو بحث علمي خاص بالأدوية وتطويرها والتقنيات الصيدلانية، من ضمن مهامه المساهمة في إعداد سياسة تطوير من أجل ابتكار صيدلاني متواصل، أخذاً على عاتقه تصميم وتطوير الأدوية الجنسية، ونشير إلى أن مركز البحث والتطوير هو القلب النابض لمجمع صيدال، حيث يبلغ عدد عماله 90 عامل لسنة 2014.

خامساً: الوحدات التجارية.

لمجمع صيدال ثلاثة وحدات تجارية وهي:

1- الوحدة التجارية بالوسط UCC: تم إنشاؤها سنة 1996، مقرها المحمدية بالجزائر، تهتم بتسويق منتجات مجمع صيدال.

2- الوحدة التجارية للشرق UCE: تم إنشاؤها سنة 1999 مقرها باتنة، تغطي أكثر من 18 ولاية.

3- الوحدة التجارية بالغرب UCO: تم إنشاؤها سنة 2000، مقرها وهران، مكلفة بتغطية الجهة الغربية للبلاد.

سادسا: المديریات

وتشمل:

- 1- مديرية التحليل والمراجعة: من أهم وظائفها المراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع وعمليات التحليل المالي.
- 2- المديرية المركزية للموارد البشرية: تهتم بشؤون جميع الأفراد العاملين، وتنظيم العمل وفقا للقرارات والاستراتيجية المحددة.
- 3- مديرية المحفظة والاستراتيجية المالية: تقوم بوضع الاستراتيجيات المالية والتخطيط المالي وكذا ببحث ومتابعة العمليات التمويلية الطويلة والقصيرة الأجل، والمتعلقة بالأهداف الرئيسية للمجمع.
- 4- المديرية المركزية للتنظيم والإعلام: تقوم بتحديد سياسة التنظيم والإعلام الآلي في المجمع من خلال تحديد حاجات التغيير في التنظيم، وضمان تصور للتنظيمات اللازمة والمباردة بتنفيذها، وتطوير نظم التسيير بالمجمع، كما تضمن إعداد خطط الإعلام الآلي ودراسة حاجات الوحدات والمصانع الإنتاجية.
- 5- مديرية التسويق والإعلام الطبي: تهتم بتدعيم النوعية، الجودة، الاتصال الطبي، تطوير الإنتاج وترقية طوارة المجمع، بالإضافة إلى وضع استراتيجية تسويقية جيدة، والقيام بدراسات للسوق، والمساهمة في إعداد مجلات ونشرات داخلية وتكوين شبكات المندوبين الطبيين عبر الوطن.
- 6- المديرية المركزية للوقاية الصناعية: تقوم بإعداد وتوجيه تطبيق كل سياسات المجمع المتعلقة بالأمن الداخلي الصناعي والبيئي، كما تقوم بمراقبة دورية لإجراءات الأمن للتأكد من تطبيق قواعد السلامة والصحة، وكذلك المصادقة على أعمال الصيانة والأعمال الجديدة.
- 7- مديرية الشراكة والتنمية الصناعية: تعمل هذه المديرية على تطوير أساليب الإنتاج وترقية التحالفات الاستراتيجية مع المخابر العالمية، بهدف رفع مستوى مجمع صيدال وتعزيز مكانته بين المؤسسات العالمية.
- 8- مديرية المشاريع الجديدة: تتكفل هذه المديرية بإعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل مصانع الإنتاج مع متابعة عمليات إنجاز المشاريع وتقييمها.

المطلب الثالث: أهداف ومهام المؤسسة.

لمجمع صيدال أهداف عدة ومهام نعملها فيما يلي:

أولا: مهام وأهداف مجمع صيدال

تعتبر أن المهمة الأساسية لمجمع صيدال كممثل للصحة هي تحسين حياة المرضى خلال تقديم مجموعة غنية متنوعة من الأدوية العالية الجودة وذلك بالمساهمة في تحسين وفرة العلاجات عن طريق تبني سياسة تسعيرية تناسب أقسام واسعة من المجتمع.

1. مرافقة سياسة الصحة العمومية الهادفة إلى تحقيق الاستقلالية الصحية والتحكم في تكاليف الصحة؛
2. المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة من أجل تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية التي تمثل اليوم قطاعا استراتيجيا يساهم في التنويع الاقتصادي المنتظر؛

3. تلبية إحتياجات المرضى وهي جزء من منهجية استراتيجية تسعى إلى تقليل الواردات والانفتاح على الأسواق الخارجية؛
4. توفير الأدوية العالية الجودة؛
5. تحسين التكفل بالمرضى وجودة العلاجات من خلال: نشاطات الوقاية (حملات التوعية)؛
6. المساهمة في تكوين مهنين الصحة التزاما اتجاه جمعيات المرضى في نشاطات التربية العلاجية الهادفة إلى تحسين نوعية حياة المرضى حاليا المجمع يقوم بإنتاج أكثر من 200 نوع من الأدوية في 20 قسم علاجي مختلف، كما إن لقاح فيروس كورونا SINOVAR، COVID 19، يصنع الآن في الجزائر.

ثانيا: أهداف مجمع صيدال

يطمح مجمع صيدال الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية للصحة العمومية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء، حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات، كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته وضماني ديمومته؛
 2. طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لا سيما من حيث السلامة، الأمن، الفعالية وإرضاء المستهلك؛
 3. تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر؛
 4. منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي؛
 5. العمل على تحقيق الأمن الدوائي محليا؛
 6. خلق مناصب عمل جديدة؛
 7. البحث عن الإرضاء الكلي للزبون، وهذا من خلال نظام إدارة الجودة الشاملة (TQM)؛
 8. تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث التطوير لمنتجات جديدة عامة **Générique**؛
 9. تطوير التحالف الاستراتيجي من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية؛
 10. ضمان إستمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية، دخول الأسواق الأجنبية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار إنشغالات الصحة العمومية للمواطن.
- كما أن متابعة أهداف المجمع تتم مع المراعاة المستمرة للقيم والمكونات الأساسية لمسؤوليته المجتمعية والمتمثلة في النزاهة، الشفافية، المصادقية، المساءلة، التضامن الإجتماعي والتآلف.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة.

سنحاول في هذا المبحث عرض القوائم المالية لمجمع صيدال بغية تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة عن طريق المؤشرات، وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في موضوعنا.

المطلب الأول: تقديم الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال خلال الفترة (2019 – 2022).

أولاً: الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال جانب الاستخدامات (2019 – 2022)

انطلاقاً من الملاحق (1.2.3.4) التي تمثل جانب الأصول لمجمع صيدال لسنوات (2019.2020.2021.2022) على التوالي، تم إعداد الميزانية الوظيفية جانب الاستخدامات والموضحة في الجدول التالي:

جدول 1: الميزانية الوظيفية لجانب الاستخدامات (2019 – 2022)

2022	2021	2020	2019	البيانات
				الاستخدامات المستقرة
141648564.00	141648564.00	141648564.00	141648564.00	فارق الإقتناء
568182071.69	468576191.02	468576191.02	465669052.05	تثبيتات معنوية
				تثبيتات عينية
4398481823.42	4398481823.42	4398481823.42	3805721423.42	أراضي
13528529989.50	13339694443.48	13261407322.31	13199283086.61	مباني
21173669435.11	20801612806.89	20778518111.59	20621201809.07	تثبيتات عينية أخرى
316872000.00	32274000.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
4410193665.04	3850372946.09	3523900855.21	3580260802.98	تثبيتات قيد الإنجاز
				تثبيتات مالية
2218965232.68	2418384302.29	2134015175.00	2960993718.84	أوراق موضوعة موضع معادلة
44667575.00	44667575.00	335939575.00	102167575.00	مساهمات أخرى وحقوق
1000000000.00	2001000000.00	2002300000.00	2500000000.00	أوراق أخرى ثابتة
33330823.74	51251159.52	14614749.45	107512187.56	قروض وأصول مالية غ جارية
244260019.92	244899794.64	352717927.73	329960563.53	ضرائب مؤجلة على الأصول
48078801200.10	48083329606.35	47412120294.95	47814418783.66	مجموع الاستخدامات المستقرة
20120961131.17	16041276256.85	13292839557.03	12745825108.05	استخدامات الاستغلال Eex:
10529211735.74	10543599209.86	7191992769.17	7449789735.69	مخزونات ومنتجات قيد الإنجاز
9256533457.23	5327265862.11	5911959706.26	5073699027.73	الزبائن
335215938.20	170411184.88	188887081.60	222336344.63	الضرائب ومشتبهها

1468506617.14	1302863667.38	1316384098.39	1436866591.79	استخدامات خارج الاستغلال :Ehex
1468506617.14	1302863667.38	1316384098.39	1436866591.79	المدينون الآخرون
3893663421.4	3871407159.79	2886562007.87	2019147066.26	استخدامات الخزينة :Et
18559989.19	18559989.19	18559989.19	18559989.19	توظيفات وأصول مالية أخرى
3875103432.21	3852847170.60	2868002018.68	2000587077.07	الخزينة
73561932369.81	69298876690.37	64907905958.24	64016257549.76	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق.

ثانيا: الميزانية الوظيفية لمجمع صيدال جانب الموارد (2019 – 2022)

انطلاقا من الملاحق (5.6.7.8) التي تمثل جانب الخصوم لمجمع صيدال لسنوات (2019.2020.2021.2022) على التوالي، تم إعداد الميزانية الوظيفية جانب الموارد والموضحة في الجدول التالي:

جدول 2: الميزانية الوظيفية لجانب الموارد (2019 – 2022)

2022	2021	2020	2019	البيانات
				الموارد المستقرة:
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	رأس مال مصدر
411677000.00	411677000.00	0.00	0.00	إعانات
0.00	0.00	411677000.00	411677000.00	أموال أخرى خاصة
15796006288.78	15318040327.17	14634151624.90	14047153641.65	علاوات واحتياطات
3055720451.96	3055720451.96	3063429710.86	2686777592.57	فوارق إعادة التقييم
1463082352.04	1838063594.82	1408146175.93	1905284336.88	فرق تكافؤ
(2987159711.62)	48694704.82	189936341.33	793514004.08	نتيجة صافية
(2092312082.35)	(1097023529.49)	(79726870203)	(1178074235.34)	رؤوس أموال أخرى
818357587.56	837395665.76	824482635.96	609971657.90	حقوق الأقلية
28681132070.07	24487391057.70	24220355481.81	23582078672.49	إهتلاكات ومؤهلات
14259371288.67	13825430092.80	10404842508.14	10403266267.81	قروض وديون مالية
7110987.15	7112411.32	24094670.27	21011203.32	ضرائب مؤجلة
316872000.00	322740000.00	0.00	593645268.24	ديون أخرى غير جارية
1028540134.63	1021362673.15	1626040712.04	1446788017.73	مؤهلات ونواتج مقيدة سلفا
63258398366.89	62576604450.02	58509888159.21	57823067846.01	مجموع الموارد المستقرة RD

3419035041.03	2329143430.61	1423322990.93	1673510936.81	موارد الاستغلال Rex:
3293487276.35	2207198255.47	1247407073.70	1556885668.31	موردون وحسابات ملحقة
125547764.68	121945175.14	175915917.23	116625268.50	ضرائب
5080009086.66	4038233979.11	4052684542.80	3708972235.69	موارد خارج الاستغلال Rhex:
5080009086.66	4038233979.11	4052684542.80	3708972235.69	ديون أخرى
1804489875.23	354894830.63	922010265.30	810706531.25	موارد الخزينة Rt:
73561932369.81	69298876690.37	64907905958.24	64016257549.76	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق.

ثالثا: جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال خلال الفترة (2019 - 2022).

انطلاقا من الملاحق (9.10.11.12) التي تمثل جانب حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنوات (2019.2020.2021.2022) على التوالي، تم جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال والموضحة في الجدول التالي:

جدول 3: جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال خلال الفترة (2019 - 2022)

2022	2021	2020	2019	البيان	
15518343549.99	10211439983.73	9809929760.98	9392750935.1	المبيعات من البضائع	70
1916701144.87	997900766.87	264531468.40	1085935007.08	التغير في المخزون	73/72
0.00	0.00	0.00	0.00	الإنتاج المعطل	
0.00	0.00	0.00	0.00	منحة التشغيل	
17435044694.86	11209340750.60	10074461229.38	10478685942.18	إنتاج الدورة	1
-10304903076.96	-4999154719.75	-4245356684.94	-4577729592.68	المشتريات المستهلكة	60
	-1067885794.68	-910765524.13	-1113922480.89	الخدمات والخدمات الجارية	62/61
-11554965073.05	-6067040514.43	-5156122209.07	5691652073.57	استهلاك الدورة	2
5880079621.81	5142300236.17	4918339020.31	4787033868.61	القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	3
-3943686171.34	-3944240090.42	-3609396024.60	-3514951683.35	أعباء المستخدمين	63
-136922185.18	-162116139.62	-201768850.04	-154310399.06	الضرائب والرسوم	64
1799471265.29	1035944006.13	1107174145.67	1117771786.2	إجمالي فائض الاستغلال	4
111250981.17	175408940.73	205038628.28	687941345.58	المنتجات العملياتية الأخرى	75
-157427854.84	-75130256.23	-109057603.07	75628723.04-	الأعباء العملياتية الأخرى	
-4476289679.29	-1036215417.74	-1088338701.82	-1399508839.03		65

68	مخصصات الاهتلاك والمؤونات	664533494.03	214605132.80	326911529.02	261601989.89
78	استرجاعات عن القيمة والمؤونات				
5	النتيجة العملياتية	995109063.74	329421601.86	426918801.91	-2461393297.78
76	المنتجات المالية	152968301.58	129016705.12	177090776.00	145902545.02
66	الأعباء المالية	-343123098.91	-154762522.08	-105692416.20	-520845400.17
6	النتيجة المالية	-190154797.33	-25745816.96	71398359.80	-374942855.15
7	النتيجة المالية قبل الضرائب	804954266.41	303675784.90	498317161.71	-2836336152.92
	الضرائب المستحقة	-77823533.00	-88374651.00	100897797.00	20000.00
	الضرائب المؤجلة	5579922.73	-19069142.98	25670878.24	1525656.79
	إجمالي الإيرادات	11984129083.37	-10623121695.58	11888751996.35	17953800210.94
	إجمالي تكاليف	-11262578272.69		-11517003509.88	-20791682020.66
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	721550810.68	234370276.88	371748486.47	-2837881809.72
	العناصر غير عادية	0.00	0.00	0.00	0.00
	المنتجات	0.00	0.00	0.00	0.00
	العناصر غير عادية الأعباء	0.00	0.00	0.00	0.00
9	النتيجة الاستثنائية	0.00	0.00	0.00	0.00
10	النتيجة الصافية	721550810.68	234370276.88	371748486.47	-2837881809.72
	نتائج الأقليات	19736411.44	-592334.84	19855956.80	2178182.54
	نتائج الشركات ذات القيمة المتداولة	52226781.96	-43841600.71	-342909738.46	-147099719.36
11	صافي نتيجة السنة المالية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مختلف النسب ومؤشرات التوازن لتقييم الأداء عن طريق الميزانية لمجمع صيدال خلال المدة (2019-2022) والتي نعرضها كما يلي:

الفرع الأول: عن طريق نسب الهيكل والسيولة.

سنقوم في هذا الفرع بتقييم الأداء المالي عن طريق تحليل نسب الهيكل والسيولة والتي نعرضها فيما يلي:

أولاً: النسب الهيكلية لمجمع صيدال (2019-2022).

1- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول 4: نسبة التمويل الدائم

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	34240989173.52	34289532677.4	38089213392.32	34577266296.82
الأصول الثابتة	47814418783.66	47412120294.95	48083329606.35	48078801200.1
نسبة التمويل الدائم	0.71	0.72	0.79	0.71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: من خلال الجدول (4) نلاحظ أن نسبة التمويل كانت متزايدة وفي سنة 2022 انخفضت وأقصى نسبة حققتها خلال (2019-2022) هي 0.79 في سنة 2021 وتبقى هذه النسب أقل من الواحد، وهذا مؤشر غير جيد يدل على أن المؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وبالتالي سلبية لأنه يحقق عجز مالي.

2- نسبة التمويل الذاتي (الخاص):

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الاستخدامات المستقرة.

جدول 5: نسبة التمويل الذاتي (الخاص)

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	14047153641.65	14634151624.90	15318040327.17	15796006288.78
الاستخدامات المستقرة	47814418783.66	47412120294.95	48083329606.35	48078801200.1
نسبة التمويل الذاتي	0.29	0.30	0.31	0.32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد، أي أن المؤسسة لم تستطيع تغطية استثماراتها بأموالها الخاصة، وعند المقارنة بين النسب خلال السنوات نجد أن نسبة التمويل الذاتي ارتفعت في سنة 2022 لكن بنسبة قليلة مقارنة بباقي السنوات.

3- نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاستخدامات.

جدول 6: نسبة قابلية السداد

البيانات	2019	2020	2021	2022
مجموع الديون	42651656133.34	43085028171.29	46797985475.32	54596560483.44
مجموع الاستخدامات	64016257549.76	64907905958.24	69298876690.37	73561932369.81
نسبة قابلية السداد	0.666	0.663	0.675	0.742

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: من خلال الجدول (6) نلاحظ أن النسب أقل من الواحد خلال المدة المدروسة (2019-2022)، أي أن المؤسسة في وضعية مالية سيئة ما يعني عدم تمتع المؤسسة بالأمان اتجاه الدائنين في الأجل الطويل والقصير، وأن هذه النسبة ارتفعت في سنة 2022 مقارنة بباقي السنوات ووصلت إلى 0.74.

ثانياً: نسب السيولة لمجمع صيدال (2019-2022).

1- نسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

جدول 7: نسبة التداول

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	16201838766.1	17495785663.29	21215547084.02	25483131169.71
ديون قصيرة الأجل	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35	10303534002.92
نسبة التداول	2.61	2.73	3.15	2.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول (7) أن نسبة التداول أكبر من الواحد وهو مؤشر جيد يدل على أن هذه المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ويمكنها تغطية هذا الأخير عن طريق أصولها المتداولة وأقصى قيمة حققها مجمع صيدال هي 3.15 في سنة 2021.

2- نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

جدول 8: نسبة السيولة السريعة

البيانات	2019	2020	2021	2022
قيم جاهزة	2019147066.26	2886562007.87	3871407159.79	3893663421.4
ديون قصيرة الأجل	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35	10303534002.92
نسبة السيولة السريعة	0.32	0.45	0.57	0.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: من خلال الجدول (8) نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة ارتفعت إلى 0.57 سنة 2021 وبعدها انخفضت وكانت أقصى قيمة حققت خلال الفترة المدروسة، ولكن رغم هذا الارتفاع الذي حققته إلا أنه أقل من الواحد، وهي نسبة غير جيدة تماماً كما تدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وأن القيم الجاهزة لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

3- نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة = قيم قابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل.

جدول 9: نسبة السيولة المختصرة

البيانات	2019	2020	2021	2022
قيم قابلة للتحقيق	1436866591.79	1316384098.39	1302863667.38	1468506617.14
ديون قصيرة الأجل	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35	10303534002.92
نسبة السيولة المختصرة	0.23	0.20	0.19	0.14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول (9) أن نسبة السيولة المختصرة متناقصة وأقل من الواحد وهو مؤشر غير جيد يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أي أن القيم القابلة للتحقيق لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: عن طريق مؤشرات النشاط والمردودية.

سنقوم في هذا الفرع بتقييم الأداء المالي عن طريق تحليل نسب النشاط والمردودية والتي نعرضها فيما يلي:

أولاً: نسب النشاط لمجمع صيدال (2019-2022).

1- معدل دوران الأصول:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول.

جدول 10: معدل دوران الأصول

البيانات	2019	2020	2021	2022
صافي المبيعات	9392750935.1	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
إجمالي الأصول	64016257549.76	64907905958.24	69298876690.37	73561932369.81
معدل دوران الأصول	0.146	0.151	0.147	0.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) والملاحق.

التحليل: من خلال الجدول (10) نلاحظ أن معدل دوران الأصول حقق أعلى نسبة وهي 0.21 سنة 2022 وأقل من الواحد، وهو مؤشر غير جيد مما يشير إلى وجود نقص في القدرة الشرائية على جني المبيعات.

2- معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة.

جدول 11: معدل دوران الأصول المتداولة

البيانات	2019	2020	2021	2022
صافي المبيعات	9392750935.1	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
الأصول المتداولة	16201838766.1	17495785663.29	21215547084.02	25483131169.71
معدل دوران الأصول المتداولة	0.58	0.56	0.48	0.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) والملاحق.

التحليل: من خلال الجدول (11) نلاحظ أن نسبة معدل دوران الأصول المتداولة تارة في تناقص وتارة في تزايد، حيث تناقصت من سنة 2019 إلى 2021 بفارق (0.1) وفي سنة 2022 ارتفعت إلى 0.6 وحقت أعلى نسبة في الفترة (2019-2022) ولكنها كانت أقل من الواحد، مما يشير إلى عدم كفاءته في استخدام الأمتل للموارد من أجل زيادة رقم الأعمال.

3- معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة.

جدول 12: معدل دوران الأصول الثابتة

البيانات	2019	2020	2021	2022
صافي المبيعات	9392750935.1	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
الأصول الثابتة	47814418783.66	47412120294.95	48083329606.35	48078801200.1
معدل دوران الأصول الثابتة	0.19	0.2	0.21	0.32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) والملاحق.

التحليل: من خلال الجدول (12) نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة يتزايد طول المدة وصولاً إلى 0.32 في سنة 2022 وبما أن هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها الثابتة، وزيادة هذا المعدل يعني زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمؤسسة.

ثانياً: نسب المردودية لمجمع صيدال (2019 – 2022).

سنقوم بقياس نوعين من المردودية ألا وهما المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

1- نسبة المردودية الاقتصادية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

جدول 13: نسبة المردودية الاقتصادية

البيانات	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62
مجموع الأصول	64016257549.76	64907905958.24	69298876690.37	73561932369.81
نسبة المردودية الاقتصادية	0.012	0.0029	0.0007	- 0.04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و (2).

التحليل: من خلال الجدول (13) نلاحظ أن نسبة المردودية منخفضة وهي أقل من الواحد، وبالتالي مؤشر غير جيد، وهذا راجع إلى سوء تسيير عناصر دورة الاستغلال وانخفاض استثمارات المجمع وذلك راجع للفترة التي قمنا براسستها حيث شملت تأثيرات جائحة كوفيد - 19 والذي أثر على مردودية المؤسسة.

2- نسبة المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

جدول 14: نسبة المردودية المالية

البيانات	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62
الأموال الخاصة	21364601416.42	21822877786.95	22912568215.05	18965371886.37
نسبة المردودية المالية	0.037	0.0087	0.0021	- 0.15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و (2).

التحليل: من خلال الجدول (14) نلاحظ أن نسبة المردودية المالية تتناقص وصولاً إلى (-0.15) سنة 2022 وهذا يدل على أن المؤشر غير جيد وأن مجمع صيدال لم يحقق نتائج مالية جيدة، وذلك راجع للنتيجة الصافية التي حققها مجمع صيدال خلال 2022، مما يدل على انخفاض نتيجة الاستغلال أي زيادة الاهتلاكات وكذلك زيادة التكاليف وانخفاض الفوائض المالية.

الفرع الثالث: من خلال مؤشرات التوازن المالي.

يتم في هذا الفرع تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2019 - 2022) من خلال رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولاً: رأس المال العامل (FR).

سنقوم أولاً بحساب رأس المال العامل بطريقتين مختلفتين وبعدها نقوم بحساب أنواعه.

1- رأس المال العامل: ويحسب كما يلي:

1-1 - من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الموارد المستقرة - الاستخدامات المستقرة.

جدول 15: رأس المال العامل (من أعلى الميزانية)

البيانات	2019	2020	2021	2022
الموارد المستقرة	57823067846.1	58509888159.21	62576604450.2	63258398366.89
الاستخدامات المستقرة	47814418783.66	47412120294.95	48083329606.35	48078801200.10
رأس المال العامل	10008649062.3	11097767864.2	14493274843.67	15179597166.79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و (2).

التحليل: من خلال الجدول (15) نلاحظ أن رأس المال العامل للمجمع موجب خلال الفترة المدروسة (2019 – 2022) وهذا يدل على أن المجمع استطاع تغطية جميع استثماراته المستقرة بموارده المالية الدائمة، أي أنه حقق فائض في الأموال المستقرة بعد تغطية كامل الاستخدامات المستقرة.

1-2- من أسفل الميزانية:

جدول 16: رأس المال العامل (من أسفل الميزانية)

البيانات	2019	2020	2021	2022
Eex Ehex Et	12745825108.05	13292839557.03	16041276256.85	20120961131.17
	1436866591.79	1316384098.39	1302863667.38	1468506617.14
	2019147066.26	2886562007.87	3871407159.79	3893663421.4
	16201838766.1=	17495785663.29=	21215547084.02=	25483131169.71=
Rex Rhex Rt	1673510936.81	1423322990.93	2329143430.61	3419035041.03
	3708972235.69	4052684542.80	4038233979.11	5080009086.66
	810706531.25	922010265.30	354894830.63	1804489875.23
	6193189703.75=	6398017799.03=	6722272240.35=	10303534002.92=
FRNG	10008649062.3	11097767864.2	14493274843.67	15179597166.79

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و(2).

التحليل: من خلال الجدول (16) نلاحظ أن رأس المال العامل للمجمع موجب خلال الفترة المدروسة (2019 – 2022) وهذا يدل على أن المجمع استطاع تغطية جميع استثماراته المستقرة بموارده المالية الدائمة، أي أنه حقق فائض في الأموال المستقرة بعد تغطية كامل الاستخدامات المستقرة.

2- حساب أنواع رأس المال العامل. يقسم رأس المال إلى ثلاثة متمثلة فيما يلي:

1-2- رأس المال العامل الخاص.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأموال الثابتة.

جدول 17: رأس المال العامل الخاص

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	21364601416.42	21822877786.95	22912568215.05	18965371886.37
الأموال الثابتة	47814418783.66	47412120294.95	48083329606.35	48078801200.1
ر.م.ع الخاص	-26449817367.2	-25589242508	-25170761391.3	-29113429313.7

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (2).

التحليل: من خلال الجدول (17) نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص كان سالبا طول فترة الدراسة وهذا مؤشر غير جيد، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة، ويتم الاعتماد على موارد خارجية.

2-2- رأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

= ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل.

جدول 18: رأس المال العامل الأجنبي

البيانات	2019	2020	2021	2022
ديون طويلة الأجل	36458466429.59	36687010372.26	39664036234.97	44293026480.52
ديون قصيرة الأجل	6193189703.75	6398017799.03	6722272240.35	10303534002.92
رأس المال العامل الأجنبي	42651656133.34	43085028171.29	46386308475.32	54596560483.44

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2).

التحليل: من خلال الجدول (18) نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ومتزايد وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة على المدى القصير.

2-3- رأس المال العامل الإجمالي.

❖ رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة .

❖ رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي.

جدول 19: رأس المال العامل الإجمالي

البيانات	2019	2020	2021	2022
إجمالي الأصول المتداولة	16201838766.1	17495785663.29	21215547084.02	25483131169.71
ر.م.ع. الخاص +	-26449817367.2	-25589242508	-25170761391.3	-29113429313.7
ر.م.ع. الأجنبي	42651656133.34	43085028171.29	46386308475.32	54596560483.44
	16201838766.1=	16201838766.1=	21215547084.02=	25483131169.71=
رأس المال العامل إجمالي	16201838766.1	17495785663.29	21215547084.02	25483131169.71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(16) و(17).

التحليل: من خلال الجدول (19) نلاحظ أن مجمع صيدال حقق خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 – 2022) رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد، ما يعني زيادة في حجم الاستخدامات المستقرة بسبب استفادة المؤسسة بمشاريع جديدة وبالتالي زيادة استخدامات الاستغلال واستخدامات الخزينة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR).

جدول 20: الإحتياج في رأس المال العامل BFR

2022	2021	2020	2019	المعادلة	BFR
12745825108.05 -3419035041.03 9326790067.02=	12745825108.05 -2329143430.61 13712132826.24=	13292839557.03 -1423322990.93 11869516566.1=	12745825108.05 -1673510936.81 11072314171.24=	استخدامات غير مستقرة للاستغلال - الموارد غير المستقرة للاستغلال	احتياج رأس مال العامل للاستغلال
1468506617.14 5080009086.66 -3611502468.86=	1302863667.38 -4038233979.11 -2735370311.73=	1316384098.39 -4052684542.80 -2736300444.41=	1436866591.79 -3708972235.69 -2272105643.9=	استخدامات غير مستقرة خارج الاستغلال - الموارد غير المستقرة خارج الاستغلال	احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال
9326790067.02 -3611502468.86 5715287598.16=	13712132826.24 -2735370311.73 10976762514.51=	11869516566.1 -2736300444.41 9133216121.69=	11072314171.24 -2272105643.9 8800208527.34=	احتياج رأس مال العامل للاستغلال + احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال	احتياج رأس مال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (15) و (19)

التحليل:

إحتياج رأس مال العامل للاستغلال:

نلاحظ من خلال الجدول (20) أن مجمع صيدال يحقق إحتياج رأس مال العامل للاستغلال موجب ومتزايد خلال المدة المدروسة (2019 – 2022) أي أن استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال وهذا راجع غالبا لبطء دوران المخزون والحقوق من آجال الدفع للموردين وهذا مايجب البحث

إحتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال:

حقق مجمع صيدال نشاط غير عادي خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 – 2022) نتائج سلبية وهذا مؤشر غير جيد يدل على العجز في سيولة المجمع بسبب بطء دوران المخزون وتباعد آجال بين كل من العملاء والموردين.

إحتياج رأس مال العامل الإجمالي:

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع في احتياج رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 – 2022) محل الدراسة، مما يدل على أن المجمع يمتلك احتياجات لم يجد لها موارد مالية، لهذا وجب على البحث على موارد إضافية لتغطية الاحتياجات الاستغلالية.

ثالثا: الخزينة.

لحساب صافي الخزينة يوجد طريقتين وهما:

الطريقة الأولى: صافي الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية: صافي الخزينة = استخدامات مستقرة – موارد مستقرة

جدول 21: تغير صافي الخزينة TN

البيانات	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل –	10008649062.3	11097767864.2	14493274843.67	15179597166.79
احتياجات رأس المال العامل	8800208527.34–	9133216121.69–	10976762514.51–	13090423620.6–
= الخزينة	1208440535.01=	1964551742.57=	3516512329.16=	2089173546.17=
استخدامات مستقرة –	2019147066.26	2886562007.87	3871407159.79	3893663421.4
موارد مستقرة	810706531.25	922010265.30	354894830.63	1804489875.23
= الخزينة	1208440535.01=	1964551742.57=	3516512329.16=	2089173546.17=

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (1) و(2) و(15) و(19).

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول (21) أن صافي الخزينة خلال الفترة (2019 – 2022) موجب أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجاته وهذا يدل على أنه يوجد فائض في الخزينة، كما يدل على أن المجمع قادر على مواجهة التزاماته ولكن هناك أموال غير مستغلة من طرف المجمع، مما يستدعي إعادة النظر.

المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي.

سنقوم بتقييم الأداء الاقتصادي بمؤشرات متعلقة بالأداء المالي.

الفرع الأول: عن طريق تحليل الإنتاجية.

1- الإنتاجية الكلية.

الإنتاجية الكلية = المخرجات / المدخلات

جدول 22: الإنتاجية الكلية

البيانات	2019	2020	2021	2022
المخرجات	10478685942.18	10074461229.38	11209340750.6	17435044694.86
المدخلات	23121201809.67	23278518111.59	23301612806.89	23673669435.11
الإنتاجية الكلية	0.45	0.43	0.48	0.73

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و(3).

التحليل: يمثل الجدول (22) الإنتاجية الكلية حيث بلغت 0.45 دج سنة 2019 وانخفضت إلى 0.43 دج سنة 2020 وبعد ذلك ارتفعت في سنتي 2021، 2022، وبلغت 0.48 دج و 0.73 دج على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في قيم إنتاج الدورة.

2- الإنتاجية الجزئية.

سنقوم بتحليل نوعين من الإنتاجية الجزئية ألا وهما إنتاجية رأس المال وإنتاجية المعدات والآلات والتي نعرضها فيما يلي:

1-2 إنتاجية رأس المال

إنتاجية رأس المال = المخرجات / رأس المال

جدول 23: إنتاجية رأس المال

البيانات	2019	2020	2021	2022
المخرجات	10478685942.18	10074461229.38	11209340750.6	17435044694.86
رأس المال	25000000000	25000000000	25000000000	25000000000
إنتاجية رأس المال	4.19	4.02	4.48	6.94

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و(3).

التحليل: يمثل الجدول (23) والذي يمثل إنتاجية رأس المال، حيث نلاحظ أن النسبة متزايدة وأكبر من الواحد مما يدل على أن الاستثمار في رأس مال المجمع يحقق عوائد إيجابية ومربحة وهذا ما يسعى إليه المجمع لتحسين ربحيته ونموه الاقتصادي.

2-4- إنتاجية الآلات والمعدات

إنتاجية الآلات والمعدات = المخرجات / تثبيطات عينية أخرى.

جدول 24: إنتاجية الآلات والمعدات

البيانات	2019	2020	2021	2022
المخرجات	10478685942.18	10074461229.38	11209340750.6	17435044694.86
تثبيطات عينية أخرى	20621201809.07	20778518111.59	20801612806.89	21173669435.11
إنتاجية الآلات	0.5	0.48	0.53	0.82

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و(3).

التحليل: يمثل الجدول (24) إنتاجية الآلات والمعدات بحيث نلاحظ أنه في سنة 2020 تناقصت، وبعدها ارتفعت وصولاً إلى 2022 حيث حقق المجمع نسبة 0.82 وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع المخرجات و تثبيطات عينية أخرى.

الفرع الثاني: عن طريق تحليل الربحية.

أولاً: مؤشر الربحية.

تتمثل أهم نسب الربحية فيما يلي:

1- عائد رأس المال.

عائد رأس المال = النتيجة الصافية / رأس المال.

جدول 25: عائد رأس المال

البيانات	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62
رأس المال	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00
عائد رأس المال	0.32	0.07	0.02	-1.19

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على (1) و(2).

التحليل: يمثل الجدول (25) عائد رأس المال والذي يقيس كفاءة مجمع صيدال في تخصيص رأس المال في استثمارات مربحة، أي مدى مساهمة رأس المال في تحقيق الربح، نلاحظ أن المجمع حقق سنة 2019 ما يقدر ب 0.32 دج من الربح عن كل دينار مستثمر وانخفض هذا العائد في سنة 2020 و 2021 و 2022 حيث بلغ 0.07 و 0.02 و -1.19 عن كل دينار مستثمر على التوالي، بسبب تناقص النتيجة الصافية.

2- معدل دوران رأس المال.

معدل دوران رأس المال = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.

جدول 26: معدل دوران رأس المال

البيانات	2019	2020	2021	2022
رقم الأعمال	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
إجمالي الأصول	64016257549.76	64907905958.24	69298876690.37	73561932369.81
معدل دوران رأس المال	0.14	0.15	0.14	0.21

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على (1) و(2).

التحليل: يمثل الجدول (26) معدل دوران رأس المال فهو يعكس قدرة الأصول على توليد المبيعات ففي سنة 2019 قدر معدل دوران رأس المال ب 0.14 دج من رقم الأعمال عن كل دينار مستثمر، وحقق في باقي السنوات 2020 و 2021 و 2022 النسب التالية: 0.15 دج و 0.04 دج و 0.21 دج على التوالي. وهذا التحسن راجع إلى ارتفاع رقم أعمال المجمع.

3- عائد حقوق الملكية.

عائد حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

جدول 27: عائد حقوق الملكية

البيانات	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62
أموال خاصة	21364601416.42	21822877786.95	22912568215.05	18965371886.37
عائد حقوق الملكية	0.04	0.01	0.002	-0.15

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على (1) و (2).

التحليل: يمثل الجدول (27) عائد حقوق الملكية فهو يمثل نسبة توليد أرباح الاستثمار من الملاك في مجمع صيدال وقد عرف انخفاضاً من سنة 2019 إلى سنة 2022 حيث قدر نصيب كل مساهم عن كل سهم ب 4% سنة 2019 و 1% سنة 2020 و 0.2% سنة 2021 و -15% سنة 2022 نتيجة انخفاض النتيجة الصافية.

4- هامش الربح الصافي.

هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

جدول 28: هامش الربح الصافي

البيانات	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62
رقم الأعمال	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
هامش الربح الصافي	0.08	0.02	0.005	-0.19

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على (3).

التحليل: يمثل الجدول (28) هامش الربح الصافي فيعكس أرباح المجمع المحققة من رقم أعماله حيث قدر سنة 2019 ب 8% أي 0.08 دج لكل دينار من المبيعات، وانخفضت هذه النسبة بسبب انخفاض قيم النتيجة الصافية لتبلغ 2% و 0.5% و -19.25% سنة 2020 و 2021 و 2022 على التوالي.

5- هامش الربح التشغيلي.

هامش الربح التشغيلي = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / رقم الأعمال

جدول 29: تطور هامش الربح التشغيلي

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأرباح ق ض	804954266.41	303675784.90	498317161.71	-2836336152.92
رقم الأعمال	9392750935.1	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
هامش الربح التشغيلي	0.08	0.03	0.04	-0.182

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و (3).

التحليل: يمثل الجدول (29) تطور هامش الربح التشغيلي لمجمع صيدال خلال الفترة (2019 - 2022) حيث حقق نسبة 8% سنة 2019 وكانت أعلى نسبة يحققها المجمع خلال الفترة المدروسة وحقق نسبة 3% و 4% خلال سنتي 2020 و 2021 على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2022 فحقق نسبة سالبة وذلك بسبب الخسارة التي حققها المجمع، وهذا التذبذب في النسب راجع إلى التذبذب في رقم الأعمال والأرباح قبل الفوائد والضرائب.

6- العائد على إجمالي الأصول.

العائد على إجمالي الأصول = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

جدول 30: العائد على إجمالي الأصول

البيانات	2019	2020	2021	2022
الأرباح ق ض	804954266.41	303675784.90	498317161.71	-2836336152.92
إجمالي الأصول	64016257549.76	64907905958.24	69298876690.37	73561932369.81
هامش الربح التشغيلي	0.01	0.004	0.007	-0.0385

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و (3).

التحليل: يمثل الجدول (30) العائد على إجمالي الأصول والتي تعكس أرباح المجمع قبل الفوائد والضرائب الناتجة عن الأصول ارتفاعا وانخفاضا، حيث نلاحظ أن المجمع حقق النسب التالية: 1% و 0.4% و 0.7% للسنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي، أما في سنة 2022 فحققت نسبة سالبة وذلك راجع إلى الخسارة التي حصل عليها مجمع صيدال خلال هذه السنة.

الفرع الثالث: عن طريق تحليل مؤشرات النمو.

سنقوم بتقييم نوعين من مؤشرات النمو وهما: معدل نمو الدخل، معدل نمو المبيعات.

أ- معدل نمو الدخل.

معدل نمو الدخل = صافي الدخل للسنة الحالية / صافي الدخل للسنة الماضية.

جدول 31: معدل نمو الدخل

البيانات	2019	2020	2021	2022
صافي الدخل السنة الحالية	793514004.08	189936341.33	48694704.82	-2987159711.62
صافي الدخل السنة الماضية	1174214390.98	793514004.08	189936341.33	48694704.82
معدل نمو الدخل	0.6757	0.2393	0.2563	-58.24

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (1) و (2).

التحليل: يتضح من الجدول أعلاه (31) معدل نمو الدخل خلال الفترة الممتدة ما بين (2019 - 2022) حيث حققت المؤسسة نسبة 67.57 سنة 2019 ولتحقق بعدها نسبة أقل قدرت ب 23.93 في السنة الموالية وبعدها ارتفعت النسبة إلى 25.63 في سنة 2021 أما في سنة 2022 فحققت نسبة سالبة وهذا راجع إلى الخسارة التي حققتها المؤسسة في هذه السنة وذلك بسبب البيع بالخسارة في فترة الدراسة بسبب انتشار جائحة كوفيد - 19.

ب- معدل نمو المبيعات.

معدل نمو المبيعات = مبيعات السنة الحالية / مبيعات السنة الماضية.

جدول 32: معدل نمو المبيعات

البيانات	2019	2020	2021	2022
مبيعات السنة الحالية	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73	15518343549.99
مبيعات السنة الماضية	1031757775.54	9392750935.10	9809929760.98	10211439983.73
معدل نمو المبيعات	9.10	1.04	1.04	1.52

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق.

التحليل: من خلال الجدول (32) والذي يمثل التطور في نمو المبيعات الخاصة بمجمع صيدال نلاحظ أنه حقق معدل نمو في مبيعاتها موجب ومتزايد، ففي سنة 2019 حقق نسبة أقل من الواحد وهذا مؤشر غير جيد راجع إلى أن المبيعات في سنة 2018 كانت أحسن من مبيعات هذه السنة أما في باقي فترة الدراسة 2020 – 2022 حقق قيم أكبر من الواحد مما يدل على جهوده المبذولة خلال هذه الفترة حيث دعم رأس ماله الهيكلي بآلات متطورة.

ملخص لأهم النسب المتحصل عليها:

تلخيص كل هذه المؤشرات في الجدول أدناه للحكم على الوضعية المالية للمجمع، حسب ما سبق فلإننا نلاحظ أن تطبيق مثل هذه المؤشرات يعمل على تحسين الأداء المالي والاقتصادي خلال سنوات الدراسة، وبالتالي يمكن الحكم على الأداء الكلي للمجمع، وعليه يمكن الكشف وتشخيص الوضعية المالية. والنتائج السابقة موضحة في الجدول كما يلي:

جدول 33: ملخص لمؤشرات الأداء المالي والاقتصادي.

النسب	أنواع النسب	2019	2020	2021	2022
نسب الهيكلية	التمويل الدائم	71%	72%	79%	71%
	التمويل الذاتي	29%	30%	31%	32%
	قابلية السداد	66.6%	66.3%	67.5%	74.2%
نسب السيولة	نسبة التداول	2.61%	2.73	3.15	2.47
	السيولة السريعة	32%	45%	57%	37%
	السيولة المختصرة	23%	20%	19%	14%
نسب النشاط	معدل دوران الأصول	14.6%	15.1%	14.7	21%
	معدل دوران الأصول المتداولة	58%	56%	48%	60%
	معدل دوران الأصول الثابتة	19%	20%	21%	32%
نسب المردودية	نسب المردودية الاقتصادية	1.2%	0.29%	0.07%	-104%
	نسب المردودية المالية	3.7%	0.87%	0.21%	-115%
نسب الإنتاجية	الإنتاجية الكلية	45%	43%	48%	73%
	إنتاجية رأس المال	419%	402%	448%	694%
	إنتاجية الآلات والمعدات	50%	48%	53%	82%
نسب الربحية	عائد رأس المال	32%	7%	2%	-119%
	معدل دوران رأس المال	14%	15	14%	21%
	عائد حقوق الملكية	4%	1%	0.2%	-115
	هامش الربح الصافي	8%	2%	0.5%	-119
	تطور هامش الربح التشغيلي	8%	3%	4%	-0.182%
	العائد على إجمالي الأصول	1%	0.4%	0.7%	-3.85%
	معدل نمو الدخل	67.57%	23.93%	25.63%	/
نسب النمو	معدل نمو المبيعات	9.1	1.04	1.04	1.52

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النسب المتحصل عليها الجداول السابقة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط وتطبيق ما تطرقنا عليه في الفصل النظري على أرض الواقع حيث تم اختيار مجمع صيدال كمحل لدراسة الحالة لموضوعنا حيث تم تحليل وتقييم كل من الأداء المالي والاقتصادي للمجمع باستخدام أهم الأدوات والمتمثلة في النسب المالية (نسب السيولة، نسب الهيكلية، ...، إلخ) والتوازنات المالية (FR , BFR, TN) والمؤشرات الاقتصادية كمؤشر الربحية ومؤشرات النمو وهذا لغرض الكشف على نقاط القوة والضعف ومعرفة مركزه المالي بالاعتماد على كشف مصادر ومعلومات المجمع، خاصة الداخلية منها والمتمثلة في القوائم المالية للفترة الممتدة ما بين (2019 – 2022) والتي تمثلت في جانبي الميزانية الأصول منها والخصوم.



خاتمة



في هذا الإطار ومن خلال دراستنا لموضوع تحليل مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي في المؤسسة العمومية الاقتصادية، حاولنا معرفة أهم الأساليب التي تساهم في التسيير الكفء للمؤسسة الاقتصادية وهذا بإعطاء صورة واضحة عنه، وعملية تقييم الأداء تعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وتبين لنا أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن وتبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة التطبيقية لمجمع صيدال من أجل الوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها وتقويتها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في المستقبل في اتخاذ قراراتها وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "تساهم المؤشرات في تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية".

نلاحظ صحة وتحقق الفرضية وذلك من خلال ما تم التوصل إليه من أهمية استخدام المؤشرات لتقييم الأداء المالي والاقتصادي لمجمع صيدال وأنه يمكن الاعتماد عليها لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرضية الثانية: "تعتبر المؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي والاقتصادي".

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن هذه الفرضية صحيحة حيث تعتبر المؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي والاقتصادي وتحديد وضعية المؤسسة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة اتضح لنا أن الدراسة السابقة الأولى تركز على تحليل مؤشرات الأداء المالي بينما الدراسة الحالية تشمل تحليل مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي مما يوسع نطاق التحليل، بحيث تغطي فترة زمنية من أربع سنوات والممتدة ما بين (2010 – 2013) قد تكون تأثرت بظروف اقتصادية مختلفة مثل تبعات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008، بحيث تعطي نظرة عن الأداء المالي في فترة مستقرة نسبيا، أما الدراسة الحالية تغطي فترة حديثة من أربع سنوات والممتدة ما بين (2019 – 2022) حيث تشمل تأثيرات جائحة كوفيد – 19 على الاقتصاد العالمي، مما قد يؤثر بشكل كبير على الأداء المالي والاقتصادي وتعطي نظرة على كيفية تعامل المؤسسة مع الأزمات الحديثة وكيف أثرت التحولات الاقتصادية الأخيرة على الأداء.

أما الدراسة الثانية تتناول تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز في عين تيموشنت بحيث تنتمي هذه المديرية إلى قطاع الخدمات العامة (الطاقة)، أما الدراسة الحالية فتركز على مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي لمجمع صيدال وهو مجمع صناعي يعمل في قطاع الأدوية ويعتبر ذو طابع استراتيجي مدعم من قبل الدولة.

النتائج المتوصل إليها:

مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والمؤشرات الاقتصادية تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل وضعية المؤسسة؛

تقييم الأداء المالي والاقتصادي بمختلف مؤشرات يعطي صورة واضحة لوضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على

تحسين الاختلالات واستغلال الفرص؛

القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات؛
وفق مؤشر السيولة فإن مجمع صيدال قادر على تغطية التزاماته قصيرة الأجل عن طريق أصوله المتداولة؛
سجلت نسب النشاط تراجع ملحوظ خلال فترة الدراسة وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية؛
إن الانخفاض المسجل في النسب المالية المستخدمة لتقييم أداء المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2019 – 2022)، يؤكد على عدم استخدام المؤسسة للنسب المالية؛
نلاحظ أن رأس المال العامل موجب أي أن مجمع صيدال متوازن ماليا خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 – 2022، مما يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة وحققت فائض في رأس المال العامل؛
الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة؛
تراجع في نسب ربحية المجمع من 2019 إلى 2022؛
انخفاض نسب المردودية مما يشير إلى تراجع قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح أو الكفاءة في استخدام مواردها، وهذا الانخفاض يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل من بينها انتشار جائحة كوفيد – 19؛
انخفاض مؤشر النمو مما يدل على تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي للمجمع.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج السابقة نرى ضرورة الأخذ بالاقتراحات التالية لمجمع صيدال:
استعمال النسب المالية والمؤشرات لمعرفة الوضعية المالية بصورة واضحة؛
العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية عند تقييم الأداء المالي لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن الوضع المالي للمؤسسات ولفت أنظار القارئ على تلك المؤسسات بجدوى تحليل النسب المالية؛
العمل على تحسين سيولة المؤسسة، من خلال الاحتفاظ بمستوى مقبول منها لمواجهة الالتزامات المالية التي عليها مع العمل على استثمار الفائض منها لتحقيق الربحية؛
تحسين مردودية الأموال المستثمرة.

آفاق الدراسة:

بعد الإنهاء من معالجة الإشكالية وما توصلنا إليه من نتائج، تبينت لنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون موضوع دراسة مستقبلية للمهتمين في هذا المجال:

- تقييم الأداء المالي باستخدام الاتجاهات الحديثة.
- تحليل التوازن المالي الديناميكي باستخدام جدول التمويل.



قائمة المصادر

والمراجع



- 1- إبراهيم مسعود الفرجاني، أساسيات الإدارة المالية، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، ط1، 2021.
- 2- أحمد إسماعيل جميل، 477 مصطلح في إدارة الموارد البشرية.
- 3- أحمد محمد مصري، إدارة الإنتاج والعلاقات الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، 2003.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي: التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2006.
- 5- أيمن الشطي - عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية للنشر، عمان - الأردن.
- 6- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ب ط، ب س ن.
- 7- حسين محمود محمد عبدالحادي، تحليل تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، ط1، 2023م -1445هـ.
- 8- الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الأردن، 2010.
- 9- سامح عبد المطلب عامر، استراتيجيات إدارة الموارد البشرية، دار الفكر للنشر، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا، 2011.
- 10- سلمان خالد عبيدات، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، دار المسيرة للنشر، الطبعة 4، الأردن.
- 11- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، باب عزون، الجزائر، 2008.
- 12- طاهر محسن منصور الغالي - وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، ط2، 2009.
- 13- عامر عبد الله وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان - الأردن، 2010.
- 14- عبد الحميد محمد أبو ناعم - شوقي حسين عبدالله، أساسيات إدارة مالية 1، القاهرة - مصر.
- 15- عبد الوهاب نصر علي - شحاته السيد شحاته، التسويات الجردية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2015.
- 16- عبدالقادر محمد و خالد السهلاوي: الإدارة المالية، السروات للطباعة والنشر، السعودية، ط5، 2007م - 1438هـ.
- 17- عطالله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبى، عمان، ب ط، 2010م - 1430هـ.
- 18- علي فلاح الزعبي، عادل عبدالله العتري، الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال، دار اليازوري العلمية، عمان - الأردن، ب ط، 2015م - 1435هـ.
- 19- كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997.
- 20- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، ب ط، 2006م.
- 21- مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة، مصر، ط1، 1435هـ - 2014م.

- 22-مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، الأردن، ط1، 2014.
- 23-مجيد الكرخي، **مؤشرات الأداء**، مايو 2013.
- 24-محمد الفاتح البشير المغربي، **الإدارة المالية**، دار النشر للجامعات، مصر، 2014.
- 25-محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة - مصر، ب ط، ب س ن.
- 26-محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، بدون طبعة، عمان، 2004.
- 27-مؤيد راضي خنفر، عدنان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، عمان - الأردن، ط1، 2006م.

المذكرات:

1. إكرام بن زغبية - لامية لشهب، **واقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية الاقتصاد، جامعة برج بوعرييج، 2020 - 2021، ص10.
2. باسم عمروش، **دور نظام مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2021 - 2022.
3. بوزيدايوي محمد، **إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستخدم ومتميز**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014.
4. بومصباح صافية، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العملي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022-2023، ص 10-11.
5. زهرة مختاري، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة (2005 - 2007)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010 - 2011.
6. سراج حسيبة، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الاقتصاد جامعة عبد الحميد من باديس، مستغانم، 2018 - 2019.
7. سعاد معمر شدري، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة السونلغاز**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009.
8. صباح شاي، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 - 2010.
9. عادل بوجمان، **واقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعرييج)**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2020-2021م.
10. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002.

11. العربي بن ناصر وآخرون، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
 12. فاطمة محبوب، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 - 2016.
 13. مجاهد محمد ذياب النابوت، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني - 2019.
 14. محمد عصام مهدي الشريفي، تقييم الأداء الاقتصادي لمشروع مدينة العاب النوارس في محافظة كربلاء المقدسة، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء - العراق، 2021.
 15. مريم بودودة، استخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والمقارنة المرجعية لتقويم الأداء الشامل للمؤسسة، تخصص إدارة مالية، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2، 2013 - 2014.
 16. مصطفى محمد جاسم السنيدي، أثر الاندماج على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، جامعة مؤتة، 2015.
 17. منصف شرفي، محاولة لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية بقسنطينة"، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 02، 2019.
 18. وهبة سراج، استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 - 2012.
- المجلات:**
1. جعفر سعدي، رشيد مناصرية، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، العدد: 15 - المجلد: 2، 2019، ص 58.
 2. خنفري خيضر، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة بومرداس.
 3. سعاد بعجي، تقييم فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (01)، 2008.
 4. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 07، 2009 - 2010، ص 218.
 5. صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) / العدد (02)، جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعرييج - الجزائر، 2021.
 6. عبدالمليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 200، ص 86.
 7. علي بن موفقي وآخرون، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (09) / العدد (01)، الجزائر، 2023.

8. مخلد حمزة - محمد عبدالواحد، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 39، العراق، 2016.
9. مراد كواشي - جمعة شرقي، دور رأس المال الفكري في تحسين أداء الاقتصادي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات تبسة - ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/ الجزء2، ديسمبر 2017.
10. مصطفى عوادى - منير عوداي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: الثاني، العدد: الأول، جامعة الوادي - الجزائر، السنة: 2021.
11. نصر الدين النمري، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن ودوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة، معارف (مجلة علمية محكمة)، قسم العلوم الاقتصادية، العدد: 19، 2015، ص85.
12. هالة عبد الله الخولي، "دراسة تحليلية انتقادية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة كأحد الاتجاهات الحديثة في مجال قياس وتقييم الأداء في منشآت الأعمال"، في مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد: 56، الناشر جهاز الدراسات العليا والبحوث كلية التجارة - جامعة القاهرة، 200.
13. الهواري سويسى - رمضاني حميدة، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (10)، العدد (2)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

المحاضرات:

1. سعيدة بوردمية، التسيير المالي، مطبوعة الدروس، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1995، قالمة، 2014 - 2015، ص24.
2. علي صولي، ملخص في التشخيص المالي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2022 - 2023.
3. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2004.
4. محمد حولي، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، كلية الاقتصاد، جامعة باجي مختار، عنابة.
5. محمد مرابط، محاضرات في مقياس التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019 - 2020.
6. مليكة زغيب - بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

المراجع الأجنبية:

1. Dictionary El-Mounged, English-Arabic, libraries oriental, Second edition, Beirut, 1997.
2. Tromben.V , **Introduction aux indicateurs et indicateurs démographiques**, Commission économique pour Amérique Latine (CEPAL), Nations Unies, 2018.
3. Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance: Le pilotage par les processus et les compétences**, Editions d'organisation, 2 édition, 2001.

المواقع:

1. <https://www.saidalgroup.dz/ar/> Consulté le: 10/05/2024, 17h.12m



قائمة الملاحق



الملحق رقم 01: ميزانية صيدال جانب الأصول 2019

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – ACTIF –
« APRES RETRAITEMENTS »**

ACTIF	31/12/19			31/12/18
	MONTANTS	AMORTS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00		141 648 564.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles	465 669 052.05	291 611 807.29	174 057 244.76	139 733 986.51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423.42		3 805 721 423.42	2 391 687 791.42
Bâtiments	13 199 283 086.61	5 707 118 136.67	7 492 164 949.94	2 312 989 288.09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809.67	14 989 073 641.21	5 632 128 168.46	3 976 090 139.77
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	3 580 260 802.98		3 580 260 802.98	10 759 890 495.72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718.84		2 960 993 718.84	1 433 217 458.23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575.00	53 407 519.13	48 760 055.87	223 859 928.10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000.00		2 500 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187.56		107 512 187.56	152 869 240.73
Impôts différés actif	329 960 563.53		329 960 563.53	324 860 044.51
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 814 418 783.66	21 041 211 104.30	26 773 207 679.36	24 830 612 573.08
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 449 789 735.69	562 259 114.50	6 887 530 621.19	6 288 271 950.21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027.73	1 896 165 287.33	3 177 533 740.40	3 681 013 225.61
Autres débiteurs	1 436 866 591.79	7 500.00	1 436 859 091.79	1 391 490 814.49
Impôts	222 336 344.63		222 336 344.63	228 705 651.05
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 000 587 077.07	82 435 666.36	1 918 151 410.71	3 135 689 758.29
TOTAL ACTIFS COURANTS	16 201 838 766.10	2 540 867 568.19	13 660 971 197.91	14 743 731 388.84
TOTAL GENERAL ACTIF	64 016 257 549.76	23 582 078 672.49	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

الملحق رقم 02: ميزانية صيدال جانب الأصول 2020

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	343 249 100,26	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 949,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	3 580 290 802,98
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 960 993 718,84
Autres participations et créances rattachées	335 939 575,00	59 418 028,43	276 523 546,57	48 760 055,87
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	14 614 749,45	0,00	14 614 749,45	107 512 187,56
Impôts différés actif	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 960 563,53
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 442 420 294,95	24 609 143 352,35	22 833 276 942,60	26 703 207 629,36
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	0,00	0,00	0,00	0,00
Créances et emplois assimilés	7 191 992 769,17	641 539 237,02	6 550 453 532,15	6 887 530 621,19
Clients	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres débiteurs	5 911 959 706,26	1 887 229 726,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Impôts	1 316 384 098,39	7 500,00	1 316 376 598,39	1 436 859 091,79
Autres actif courant	188 887 081,60	0,00	188 887 081,60	222 336 344,63
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
TOTAL ACTIFS COURANTS	2 868 002 018,68	82 435 666,36	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
TOTAL GENERAL ACTIF	50 310 422 313,63	24 691 579 018,71	25 618 843 294,92	28 621 359 040,07



الملحق رقم 03: ميزانية صيدال جانب الأصول 2021

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe) :

				UM : DA
ACTIF	31/12/2021			31/12/2020
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	394 405 777,42	74 170 413,60	125 327 090,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 339 694 443,48	5 997 599 674,29	7 342 094 769,19	7 417 264 109,47
Autres immobilisations corporelles	20 801 612 806,89	15 297 937 668,60	5 503 675 138,29	5 416 183 100,77
Immobilisations en concession	322 740 000,00	0,00	322 740 000,00	0,00
Immobilisations en cours	3 850 372 946,09	0,00	3 850 372 946,09	3 523 900 855,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 418 384 302,29	0,00	2 418 384 302,29	2 134 015 175,22
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	0,00	44 667 575,00	276 523 546,57
Autres titres immobilisés	2 001 000 000,00	0,00	2 001 000 000,00	2 002 300 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	51 251 159,52	0,00	51 251 159,52	14 614 749,45
Impôts différés actif	244 899 794,64	0,00	244 899 794,64	352 717 927,73
TOTAL ACTIF NON COURANT	48 083 329 606,35	21 689 943 120,31	26 393 386 486,04	25 802 976 942,60
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 543 599 209,86	738 647 724,91	9 804 951 484,95	6 550 453 532,15
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 327 265 862,11	1 976 357 046,12	3 350 908 815,99	4 024 729 980,18
Autres débiteurs	1 302 863 667,38	7 500,00	1 302 856 167,38	1 316 376 598,39
Impôts	170 411 184,88	0,00	170 411 184,88	188 887 081,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 852 847 170,60	82 435 666,36	3 770 411 504,24	2 785 566 352,32
TOTAL ACTIF COURANT	21 215 547 084,02	2 797 447 937,39	18 418 099 146,63	14 884 573 533,83
TOTAL GENERAL ACTIF	69 298 876 690,37	24 487 391 057,70	44 811 485 632,67	40 687 550 476,43

UM : DA

2.3. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

ACTIF	31/12/2022			31/12/2021
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	568 182 071,69	446 119 234,37	122 062 837,32	74 170 413,60
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 528 529 989,50	6 193 807 728,92	7 334 722 260,58	7 342 094 769,19
Autres immobilisations corporelles	21 173 669 435,11	15 545 048 325,36	5 628 621 109,75	5 503 675 138,29
Immobilisations en concession	316 872 000,00	0,00	316 872 000,00	322 740 000,00
Immobilisations en cours	4 410 193 665,04	0,00	4 410 193 665,04	3 850 372 946,09
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences- entreprises associées	2 218 965 232,68	0,00	2 218 965 232,68	2 418 384 302,29
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	153 650 987,24	-108 983 412,24	44 667 575,00
Autres titres immobilisés	1 000 000 000,00	0,00	1 000 000 000,00	2 001 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 330 823,74	0,00	33 330 823,74	51 251 159,52
Impôts différés actif	244 260 019,92	0,00	244 260 019,92	244 899 794,64
TOTAL ACTIF NON COURANT	48 078 801 200,10	22 338 626 275,89	25 740 174 924,21	26 393 386 486,04
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 529 211 735,74	4 075 962 514,31	6 453 249 221,43	9 804 951 484,95
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 256 533 457,23	2 184 100 113,51	7 072 433 343,72	3 350 908 815,99
Autres débiteurs	1 468 506 617,14	7 500,00	1 468 499 117,14	1 302 856 167,38
Impôts	335 215 938,20	0,00	335 215 938,20	170 411 184,88
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 875 103 432,21	82 435 666,36	3 792 667 765,85	3 770 411 504,24
TOTAL ACTIF COURANT	25 483 131 169,71	6 342 505 794,18	19 140 625 375,53	18 418 099 146,63
TOTAL GENERAL ACTIF	73 561 932 369,81	28 681 132 070,07	44 880 800 299,74	44 811 485 632,67

الملحق رقم 05: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2019

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – PASSIF – « APRES RETRAITEMENTS »		
PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecart de réévaluation	2 686 777 592.57	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
TOTAL I	21 776 278 416.42	19 796 410 396.58
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 905 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 464 710 757.10	12 971 323 611.56
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 708 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 906 312.83
TOTAL PASSIF COURANT III	6 193 189 703.75	6 806 609 953.78
TOTAL GENERAL PASSIF	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

الملحق رقم 06: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2020



GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Ecart de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 905 284 336,88
Résultat Net	189 936 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres -report à nouveau	-797 268 702,03	-1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 635,96	609 971 657,90
TOTAL I	22 234 554 786,95	21 776 278 416,42
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impôts (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 054 977 890,45	12 464 710 757,10
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 708 972 235,69
Trésorerie passif	922 010 265,30	810 706 531,25
TOTAL PASSIF COURANT III	6 398 017 799,03	6 193 189 703,75
TOTAL GENERAL PASSIF	40 687 550 476,43	40 434 178 877,27

الملحق رقم 07: ميزانية صيدال جانب الخصوم 2021

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UM: DA		
PASSIF	31/12/2021	31/12/2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	0,00
Autres fonds propres	0,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 318 040 327,17	14 634 151 624,90
Ecart de réévaluation	3 055 720 451,96	3 063 429 710,86
Écart d'équivalence	1 838 063 594,82	1 408 146 175,93
Résultat Net	48 694 704,82	189 936 341,33
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 097 023 529,49	-797 268 702,03
Intérêts minoritaires	837 395 665,76	824 482 635,96
TOTAL I	22 912 568 215,05	22 234 554 786,95
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	13 825 430 092,80	10 404 842 508,14
Impôts (différés et provisionnés)	7 112 411,32	24 094 670,27
Autres dettes non courantes	322 740 000,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 021 362 673,15	1 626 040 712,04
TOTAL PASSIF NON COURANT II	15 176 645 177,27	12 054 977 890,45
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 207 198 255,47	1 247 407 073,70
Impôts	121 945 175,14	175 915 917,23
Autres dettes	4 038 233 979,11	4 052 684 542,80
Trésorerie passif	354 894 830,63	922 010 265,30
TOTAL PASSIF COURANT III	6 722 272 240,35	6 398 017 799,03
TOTAL GENERAL PASSIF	44 811 485 632,67	40 687 550 476,43

2.4. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2022	31/12/2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves-(réserves consolidées)	15 796 006 288,78	15 318 040 327,17
Ecart de réévaluation	3 055 720 451,96	3 055 720 451,96
Écart d'équivalence	1 463 082 352,04	1 838 063 594,82
Résultat Net	-2 987 159 711,62	48 694 704,82
Autres capitaux propres-report à nouveau	-2 092 312 082,35	-1 097 023 529,49
Intérêts minoritaires	818 357 587,56	837 395 665,76
TOTAL I	18 965 371 886,37	22 912 568 215,05
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	14 259 371 288,67	13 825 430 092,80
Impôts (différés et provisionnés)	7 110 987,15	7 112 411,32
Autres dettes non courantes	316 872 000,00	322 740 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 028 540 134,63	1 021 362 673,15
TOTAL PASSIF NON COURANT II	15 611 894 410,45	15 176 645 177,27
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 293 487 276,35	2 207 198 255,47
Impôts	125 547 764,68	121 945 175,14
Autres dettes	5 080 009 086,66	4 038 233 979,11
Trésorerie passif	1 804 489 875,23	354 894 830,63
TOTAL PASSIF COURANT III	10 303 534 002,92	6 722 272 240,35
TOTAL GENERAL PASSIF	44 880 800 299,74	44 811 485 632,67



الملحق رقم 09: جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال 2020

Direction des Finances et Comptabilité

DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2020	31/12/2019
Chiffre d'affaires	9 809 929 760,98	9 392 750 935,10
Variation stocks produits finis et en cours	264 531 468,40	1 085 935 007,08
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 074 461 229,38	10 478 685 942,18
Achats consommés	-4 245 356 684,94	-4 577 729 592,68
Services extérieurs et autres consommations	-910 765 524,13	-1 113 922 480,89
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 122 209,07	-5 691 652 073,57
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 918 339 020,31	4 787 033 868,61
Charges de personnel	-3 609 396 024,60	-3 514 951 683,35
Impôts, taxes et versements assimilés	-201 768 850,04	-154 310 399,06
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 107 174 145,67	1 117 771 786,20
Autres produits opérationnels	205 038 628,28	687 941 345,58
Autres charges opérationnelles	-109 057 603,07	-75 628 723,04
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 088 338 701,82	-1 399 508 839,03
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	214 605 132,80	664 533 494,03
V - RESULTAT OPERATIONNEL	329 421 601,86	995 109 063,74
Produits financiers	129 016 705,12	152 968 301,58
Charges financières	-154 762 522,08	-343 123 098,91
VI - RESULTAT FINANCIER	-25 745 816,96	-190 154 797,33
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	303 675 784,90	804 954 266,41
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-88 374 651,00	-77 823 533,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-19 069 142,98	5 579 922,73
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 623 121 695,58	11 984 129 083,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 388 751 418,70	-11 262 578 272,69
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	234 370 276,88	721 550 810,68
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	234 370 276,88	721 550 810,68
Résultat minoritaires	-592 334,84	19 736 411,44
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	-43 841 600,71	52 226 781,96
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	189 936 341,33	793 514 004,08



الملحق رقم 10: جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال 2022

2.5. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2022	31/12/2021	Evolution 2022/2021
Chiffre d'affaires	15 518 343 549,99	10 211 439 983,73	51,97%
Variation stocks produits finis et en cours	1 916 701 144,87	997 900 766,87	92,07%
Production immobilisée	0,00	0,00	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	17 435 044 694,86	11 209 340 750,60	55,54%
Achats consommés	-10 304 903 076,96	-4 999 154 719,75	106,13%
Services extérieurs et autres consommations	-1 250 061 996,09	-1 067 885 794,68	17,06%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-11 554 965 073,05	-6 067 040 514,43	90,45%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 880 079 621,81	5 142 300 236,17	14,35%
Charges de personnel	-3 943 686 171,34	-3 944 240 090,42	-0,01%
Impôts, taxes et versements assimilés	-136 922 185,18	-162 116 139,62	-15,54%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 799 471 265,29	1 035 944 006,13	73,70%
Autres produits opérationnels	111 250 981,17	175 408 940,73	-36,58%
Autres charges opérationnelles	-157 427 854,84	-75 130 256,23	109,54%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-4 476 289 679,29	-1 036 215 417,74	331,98%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	261 601 989,89	326 911 529,02	-19,98%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-2 461 393 297,78	426 918 801,91	-676,55%
Produits financiers	145 902 545,02	177 090 776,00	-17,61%
Charges financières	-520 845 400,17	-105 692 416,20	392,79%
VI - RESULTAT FINANCIER	-374 942 855,15	71 398 359,80	-625,14%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	-2 836 336 152,93	498 317 161,71	-669,18%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-20 000,00	-100 897 797,00	-99,98%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	1 525 656,79	25 670 878,24	-94,06%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	17 953 800 210,94	11 888 751 996,35	51,02%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-20 791 682 020,66	-11 517 003 509,88	80,53%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 837 881 809,72	371 748 486,47	-863,39%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 837 881 809,72	371 748 486,47	-863,39%
Résultats minoritaires	-2 178 182,54	19 855 956,80	-110,97%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	-147 099 719,36	-342 909 738,46	-57,10%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 987 159 711,62	48 694 704,82	-6 234,47%

Désignation	Ratios 2022	Ratios 2021	Evol 2022/2021
Valeur ajoutée / Chiffre d'affaires	37,89%	50,36%	-24,76%
Excédent brut d'exploitation/ Chiffre d'affaires	11,60%	10,14%	14,30%
Charges du personnel /Chiffre d'affaires	25,41%	38,63%	-34,21%
Charges du personnel/ Valeur ajoutée	67,07%	76,70%	-12,56%
Résultat opérationnel / Chiffre d'affaires	-15,86%	4,18%	-479,38%

